

## مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٤٨٣

الجمعة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٦/٢٥  
نيويورك

الرئيس:	السيد باكوراموتسا	(رواندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانيز بارنويو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندر فورث

## جدول الأعمال

## أساليب عمل وإجراءات مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/1994/1297)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

## إقرار جدول الأعمال

### أقر جدول الأعمال

#### أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤  
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا  
لدى الأمم المتحدة (S/1994/1279)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ مجلس الأمن بأبني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا واندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وبولندا وتركيا والدانمرك وكندا والنمسا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد رو (استراليا)، والسيد ويبسونو (اندونيسيا)، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد فولتشي (إيطاليا)، والسيد فلوسوفيتش (بولندا)، والسيد باتو (تركيا)، والسيد هاكونسن (الدانمرك)، والسيد كارسفارد (كندا)، والسيد سوشاريبا (النمسا)، والسيد أوادا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1994/1279 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين الأخيرتين التاليتين : S/1994/1313، رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، و S/1994/1384، مذكرة شفوية مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الوفد الفرنسي لم يطلب مناقشة أساليب عمل مجلس الأمن والدرجة التي ستبلغها جلسات المجلس العلنية من أجل مواكبة النمط السائد أو الاضطلاع بدور جذاب في النظر حاليا في شفافية مجلس الأمن. لقد فعلنا ذلك استنادا إلى الملاحظة وبناء على التقييم.

ما لاحظناه كان واضحا وهو أنه يوجد عدم ارتياح في العلاقات بين مجلس الأمن والأعضاء في الأمم المتحدة. ولن أعلق على هذه النقطة لأن ما من أحد لا يعرفها.

أما تقييمنا فهو أن عدم الارتياح هذا ناجم بدرجة كبيرة عن حقيقة أن المشاورات غير الرسمية أصبحت الطابع الذي يتصف به أسلوب عمل المجلس، في حين أن الجلسات العلنية، وهي القاعدة أصلا، باتت نادرة على نحو متزايد، ومجردة من المحتوى أكثر فأكثر: وكل شخص يعرف أنه عندما يعقد المجلس جلسة علنية، يكون كل شيء قد تم إقراره مسبقا.

وهكذا، فإن جميع أعمال المجلس تجري خلف الكواليس، دون مراقبين ودون محاضر مدونة. ونعتقد بأن هذا منطلق خطير. فهو أولا، يخالف المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس التي تنص على أن "تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك". فالجلسات العلنية هي إذن القاعدة، والجلسات غير العلنية هي الشواذ. وأود أن أذكر أن الجلسات غير الرسمية ليست جلسات حقيقية للمجلس على الإطلاق. فهي لا وجود رسميا لها، ولا تعطى رقما. مع ذلك، تجري جميع أعمال المجلس في هذه الجلسات.

إن نتيجة هذه الحالة هو الشعور بالإحباط الشديد وانعدام توفر المعلومات. فهناك شعور بالإحباط بين غير الأعضاء في المجلس، كما أن أعضاء المجلس

(S/PRST/1994/62) المتعلقين بإجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات.

أما فيما يتعلق بطريقة تنفيذ هذه المبادرة، فإن الوفد الفرنسي منفتح على جميع الاقتراحات. ونؤمن بأنه ينبغي أن نبدأ العمل دون تسرع، وينبغي أن نبدأ التحريب. إننا لا نعتقد بأن من الضروري أن يصدر المجلس قرارا محددا ضروريا، لأننا نتقدم بمجرد التوصية بالعودة إلى الممارسة الطبيعية للمجلس، أي إحياء مبدأ الجلسات العلنية التي لم تتوقف أبدا، على الأقل كتابيا، عن أن تكون القاعدة. ونريد في البداية أن يقرر كل رئيس للمجلس، في مستهل كل شهر، ومن خلال مشاورات ثنائية، المواضيع التي يمكن أن تكون المناقشة العلنية حولها مفيدة، وأن يقترح برنامجا عن هذه المواضيع للأعضاء الآخرين في المجلس. وبغية الحفاظ على فعالية مجلس الأمن، وبغية تجنب المناقشات المطولة المستفيضة، التي من شأنها أن تحبط الهدف من هذه التجربة - من المستحب أيضا اتخاذ تدابير تحث المتكلمين على الاعتدال. ولا شك لدينا في أن جميع المتكلمين سيتفهمون أن من مصلحتهم بالذات أن يمارسوا ضبط النفس والإيجاز في الكلام.

إن التجربة التي نرغب في بدئها ليست مسعى لأجل قصير. فلا جدوى من العمل بتسرع. ولكن يجب أن نبدي تصميمًا إذا أريد للمجلس أن يقترب، شيئًا فشيئًا، ولكن بثبات، من قيام توازن متجانس بين الجلسات العلنية والمشاورات غير العلنية. ونحن نعتمد هنا على دعم جميع الوفود.

خلال مناقشة الجمعية العامة لموضوع زيادة عضوية مجلس الأمن أكد العديد من الممثلين الدائمين على الحاجة إلى تعزيز الثقة بين مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة بصورة عامة. وهدفنا الوحيد من الاقتراحات التي عرضناها اليوم على المجلس يتمثل في استرجاع الظروف لتلك الثقة التي لا غنى عنها. وإنني على اقتناع عميق بأن هذا الهدف ليس بعيد المنال إذا ما بذلنا ما يلزم من جهود.

السير ديفيد هنلي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بهذه الفرصة لمناقشة المقترحات المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن، والتي

لا يحصلون على معلومات كافية بسبب قلة الفرص السانحة لهم للمناقشة من أجل فهم الشعور العام الذي يشعر به المهتمون بالبنود المدرجة في جدول أعمال المجلس.

يمكن معالجة المآخذ الناجمة عن هذه الحالة بنوعين من التدابير. النوع الأول - الذي نعتقد بأنه سيكون سيئا - يقضي بجعل الجلسات غير الرسمية هذه أكثر علانية. ولكن الجلسات غير الرسمية ضرورية كما يعلم جميع المعنيين بالدبلوماسية المتعددة الأطراف. فخلال الجلسات غير الرسمية نتوصل إلى تحقيق تسويات تقبلها الوفود مبدئيا رهنا بمزيد من الدراسة وليس على أساس تعليمات من الحكومات. وأن عقد هذه المفاوضات علنا سيعمل بوضوح على التبطيء من سيرها وعلى شلها. واعتقد أن هذا كلام منطقي.

والإمكانية الأخرى التي نؤيدها هي إحلال التوازن بين الجلسات الرسمية والمشاورات غير الرسمية. ونحن نرى أنه يجب أن نميز من جهة بين المعلومات والمشاورات والتبادل العام للأراء - الذي يمكن أن يكون موضوع المناقشة العامة - ومن جهة أخرى التفاوض وصياغة النصوص، التي يفضل اتباع إجراءات أخرى بشأنها.

إن هذا التقسيم مجرد اقتراح طبعًا. ففي هذه المسائل يجب علينا أن نتجنب أي تلميح إلى المنهجية. والخيارات مسألة حس سليم. فعلى سبيل المثال، نعتقد بأنه عندما يتلقى أعضاء المجلس تقريرًا من الأمين العام ويتبادلون الرأي حول ذلك التقرير، فإن تبادل الآراء يمكن أن يجري علنا. وعلى نحو مماثل، عندما يقترح عضو في المجلس مشروع قرار، فيإمكانه أن يعرض النص ويناقشه في جلسة علنية.

هذا هو فحوى المذكرة الفرنسية التي عممت يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن. والواضح أن التدابير التي نقترحها ليس المقصد بها أن تحل محل التدابير الأخرى للشفافية المعمول بها فعلا وإنما أن تكملها، بما في ذلك التدابير الواردة في البيانين الرئاسيين المؤرخين ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/PRST/1994/22) و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

ويمثل البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ خطوة هامة للأمام في هذا الخصوص. وستعقد حاليا اجتماعات، بشكل عادي، بين أعضاء المجلس والدول التي تسهم بقوات والأمانة العامة عندما يتعين على المجلس اتخاذ مقررات بشأن تمديد ولاية عملية معينة من عمليات حفظ السلم أو إنهاؤها أو إجراء تغيير هام يتعلق بها. وسيتولى رئاستها بصفة مشتركة رئيس مجلس الأمن والمستشار السياسي الخاص للأمين العام، يساعده وكيل أمين عام أو أمين عام مساعد لشؤون حفظ السلم.

وسيوضح الجدول المتوقع لهذه الاجتماعات ضمن التكهين المؤقت الشهري بأعمال المجلس، وسيعلن عن كل اجتماع، مقدما، في "يومية" الأمم المتحدة. وطلب مجلس الأمن أيضا أن تعمم الأمانة العامة قبل عقد هذه الاجتماعات بوقت كاف ورقة غير رسمية، تشمل مواضيع تلزم تغطيتها وتوجه الانتباه إلى وثائق ذات صلة بالموضوع.

وبالإضافة إلى ذلك، أوضح بيان ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أن رئيس المجلس، سيلخص، خلال المشاورات غير الرسمية التي تجري مع أعضاء المجلس، الآراء التي أعرب عنها المشاركون في الاجتماعات مع ممثلي الدول التي تسهم بقوات. وتجري هذه الترتيبات الجديدة في مراحلها التنفيذية الأولى، وتدعو الحاجة إلى بذل جهود من قبل جميع الأطراف المعنية - أعضاء المجلس والدول التي تسهم بقوات والأمانة العامة لتنفيذ هذه الترتيبات على نحو فعال وبما يرضي الجميع. ويجب أن يعملوا لتحقيق ذلك على أية حال. ومن المهم لكل من الدول التي تسهم بقوات وأعضاء المجلس أن يكون تبادل الآراء تاما وصريحا بقدر الإمكان.

والاقتراح المعروض علينا اليوم، وهو ضرورة الالتجاء بقدر أكبر إلى عقد جلسات علنية للمجلس، خاصة في المراحل الأولى لنظر موضوع ما - يتماشى مع الجهود الأخرى التي يبذلها المجلس لتعزيز الشفافية في أعماله وتمكين الأعضاء من الوقوف على آراء الدول الأعضاء الأخرى وينبغي النظر إليه، في رأي وفدي، كمكلا لها. ونحن نتفق مع الرأي الذي أعربت عنه حكومة فرنسا في مذكرتها التفسيرية بأن التخلي عن ممارسة إجراء مشاورات غير رسمية أمر غير

قدمها أول مرة وزير خارجية فرنسا السيد الين جوبيه، ضمن خطابه في الجمعية العامة في أوائل هذا الخريف.

ونعتقد بضرورة العمل بطريقة منهجية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في أعمال مجلس الأمن مما يتماشى مع كفاءته وفعاليتيه. وكانت الرغبة في تعزيز تدفق المعلومات وتبادل الآراء بين مجلس الأمن والجمعية العامة هي الأساس في المقرر الذي اتخذته المجلس في حزيران/يونيه ١٩٩٣ بإنشاء فريق عامل غير رسمي معنى بالوثائق وغير ذلك من المسائل الإجرائية. وقد اجتمع ذلك الفريق العامل بانتظام واتخذ عددا من الخطوات الهامة على أثر التوصيات التي تقدم بها. ومن بينها إجراء تغييرات في التقرير السنوي الذي أشرت إليه في شيء من التفصيل عندما تشرفت هذا العام بوصفي رئيسا لمجلس الأمن، بعرض تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وذلك في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

وتشمل الخطوات المتخذة الأخرى قرارا بإتاحة إطلاع الدول غير الأعضاء في المجلس على مشاريع القرارات المؤقتة؛ وإتاحة إطلاع جميع الدول الأعضاء على التكهين المؤقت ببرنامج عمل المجلس لكل شهر. واستقرت الممارسة هذا العام على أن ترفق بالتكهين قائمة بالتقارير المقبلة التي يعدها الأمين العام بناء على طلب المجلس وكذلك جدول استعراضات أو تجديدات الولايات المتعلقة بعمليات حفظ السلم ونظم الجزاءات.

ونظر الفريق العامل أيضا في المسألة الهامة المتعلقة بإحاطة الدول الأعضاء علما بالتقدم المحرز في المشاورات غير الرسمية، دون المساس بالسرية وكفاءة نظام التشاور ذاته. وجرت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر أول إحاطة رئاسية غير رسمية للدول غير الأعضاء بشأن الأعمال الجارية للمجلس برئاسة المملكة المتحدة. وتمت مواصلة هذه الممارسة خلال رئاستي الولايات المتحدة الأمريكية ورواندا. ونعتقد بوجود تحول ذلك إلى معلم منتظم لأعمال المجلس.

وختاما، أذكر أن مناقشة مطولة جرت هذا العام في المجلس لتعزيز المشاورات وتبادل المعلومات بين الدول التي تسهم بقوات بشأن عمليات حفظ السلم.

ويعني تحقيق ذلك اختفاء الطابع الديمقراطي على الشؤون الدولية.

وتدل مناقشة اليوم، في اجتماع رسمي لمجلس الأمن، لمسألة تعزيز الشفافية في أعمال المجلس على رغبة أعضائه في جعل المجلس أكثر ديمقراطية. ويرحب الوفد الصيني بهذه الخطوة ويؤيدها.

وبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، يضطلع المجلس بمسؤولية رئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وهو يعمل، للوفاء بهذه المسؤولية، باسم جميع الدول الأعضاء ولذلك يجب أن تكون مسأله من اختصاصها. وبذلك، فإن الديمقراطية والشفافية في أعمال المجلس ستحسنان فهم جميع الدول الأعضاء لعملية اتخاذ القرار، مما يعزز اعتبار قراراته، ومصداقيتها أيضا. والديمقراطية والشفافية وسيلتان لتعزيز فعالية وكفاءة مجلس الأمن. وربما كان هذا عصر ما بعد الحرب الباردة، ولكن العالم ليس قطعاً في حالة سلم. وتشكل الصراعات والأزمات المتقطعة تحديات جديدة لمجلس الأمن. ولذلك ينبغي أن تعزز كفاءته طبقاً للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة لتمكينه من النهوض بواجباته على نحو أكثر فعالية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

ولكن إذا تحقق ذلك، يكون من الضروري قيام المجلس باتخاذ تدابير فعالة لجعل أعماله أكثر شفافية وديمقراطية وكفالة التأييد والتعاون القويين من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة في كل مراحل عمله، عن ذلك الطريق.

وهناك طرق ووسائل شتى لجعل أعمال المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية. ولا ينبغي للمجلس الاقتصار على أسلوب واحد. ويلزم، حسب الاقتضاء، عقد مزيد من الجلسات العلنية حتى يستمع المجلس إلى سلسلة واسعة النطاق من آراء الدول الأعضاء بشأن موضوع ما قيد البحث. وسيكون ذلك ممارسة جيدة.

ومن المهم أيضا أن يحسن أعضاء مجلس الأمن الاتصال وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة. وأن تبادل رئيس المجلس وجهات النظر مع رئيس الجمعية العامة ورئيس المجموعات

وارد ويظهر ذلك ضرورة تحقيق توازن بين الدعوة المبررة للتوصل إلى شفافية أكبر في أعمال المجلس وبين الإبقاء على كفاءته وفعاليته.

والمشاورات غير الرسمية التي يدار من خلالها الكثير من أعمال المجلس هي من صميم النظام ويجب الإبقاء عليها. ولكن يمكن إنجاز العديد من الأعمال في الوقت الذي نحافظ فيه على ذلك التوازن الدقيق بين الشفافية والفعالية. وبهذه الروح، نعرب عن تأييدنا للاقتراح الفرنسي. فالجلسات العلنية والعامّة لا تدل مجموع أعضاء الأمم المتحدة على تفكير أعضاء المجلس فقط ولكن توفر للمجلس أيضا فرصة للاستماع لآراء الأطراف الأكثر اتصالا على نحو مباشر بموضوع معين، مثل الدول التي تنتمي إلى منطقة يجري فيها نزاع.

وفي مشاوراتنا السابقة في المجلس، أعرب أعضاء المجلس عن إرادة واضحة بالاستجابة على نحو مؤات لهذا الاقتراح الفرنسي. ولذلك، أمل أن يقوم المجلس، كجزء من جهوده الرامية إلى تحسين تدفق المعلومات وتبادل الآراء بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، بالالتقاء بدرجة أكبر للجلسات العلنية، خاصة، في أي مرحلة مبكرة لنظرة في أي موضوع. وسيحتاج المجلس إلى تقرير الوقت الذي ينظم فيه جلسات علنية من هذا النوع على أساس النظر في حالة بعد حالة. ونرى أنه ينبغي للفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات أن يتوسع في دراسة هذه المسألة في ضوء الآراء التي أعرب عنها اليوم وأن يقدم تقريرا بأسرع ما يمكن.

وسيصغي وفدي بعناية لما يقال اليوم وسيسهم بفعالية وإيجابية في مزيد من المناقشات وفي تنفيذ الاقتراح.

السيد لي جاو شنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يتمثل موقف الوفد الصيني الثابت في وجوب أن تكون أعمال مجلس الأمن شفافة وديمقراطية. وينبغي تسوية المسائل المتعلقة بالعالم بواسطة جميع البلدان عن طريق التشاور، أما المسائل المتصلة بالأمم المتحدة فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يفضلون فيها من خلال المناقشة على قدم المساواة.

وإذ قلت هذا، أود أن أؤكد على جانبين ينبغي أن يبقيا في منظورهما الصحيح في المداولات المتصلة بأساليب عمل وإجراءات المجلس.

ومن بينها مسألة شرعية وجود المشاورات غير الرسمية المشار إليها في الفقرة ١٢ من المذكرة الشفهية الفرنسية. وفي الواقع، إن النظام الداخلي المؤقت للمجلس، في شكله الحالي، لا يضع أية أحكام للمشاورات غير الرسمية. فالمادة ٤٨ تنص على أن المجلس سيجتمع في جلسات علنية ما لم يقرر خلاف ذلك. والمادة ٥١ تنص على أن الاجتماعات المغلقة ينبغي أن تحتفظ بسجل، والمادة ٥٥ تنص على أنه لدى انتهاء كل جلسة مغلقة يصدر المجلس بيانا من خلال الأمين العام. والمشاورات غير الرسمية لا تقع في نطاق أية صيغة من هذه الصيغ.

وحيث أن جزءا كبيرا ومضمونيا من عمل المجلس يتم خلال المشاورات غير الرسمية، فإن وفد بلادي يعتقد أن قواعد النظام الداخلي الحالية ينبغي استكمالها وتحديثها، من أجل التسليم، من جملة أمور أخرى، بالوجود القانوني للمشاورات غير الرسمية. وإلا، فإننا قد نواجه حالة تنطوي على مفارقة تتخذ فيها القرارات ذات الآثار القانونية الهامة، مثل مراجعة نظم الجزاءات، في اجتماعات لا وجود لها قانونا. علاوة على ذلك، ومن خلال استكمال وتحديث النظام الداخلي، يمكن إيجاد الوسائل الكافية لتحقيق توازن مناسب بين عقد اجتماعات علنية وعقد مشاورات غير رسمية. ويرى وفد بلادي أنه ينبغي للمجلس أن ينظر بجديّة في مسار العمل هذا، أخذا بعين الاعتبار على النحو المطلوب وجهات نظر جميع أعضاء المنظمة.

والجانب الثاني الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن إعادة الصياغات الإجرائية في طرائق عمل المجلس، مهما قد تكون قيمتها، ينبغي ألا تستخدم كمسكن لإعادة هيكلة مضمونية للمجلس نفسه. وفي حين أن المزيد من الشفافية قد يساعد في تحسين وضوحه، فإن فعالية المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته تتصل اتصالا أوثق بكفاية هيكله لمواجهة الوقائع والتحديات الراهنة. ولذلك، إن الممارسة الحالية للشفافية عنصر واحد فقط ينبغي النظر فيه في الإطار الأوسع للجهود العامة التي يضطلع بها جميع أعضاء المنظمة في مجال

الإقليمية واضطلاع المجلس بإجراء مشاورات منتظمة مع البلدان التي تسهم بقوات أمر ذو أهمية مماثلة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد البرازيل بفرصة إجراء مناقشة عامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته. أما الاقتراح المقدم من وفد فرنسا بإجراء مناقشة تتعلق بطرق اللجوء بدرجة أكبر لعقد جلسات علنية للمجلس، فهو اقتراح يعرض في الوقت المناسب بصفة خاصة، حيث أنه يتماشى مع سياق عملية واسعة النطاق من التفكير، تجري حاليا في الأمم المتحدة، بشأن تأدية هذه الهيئة الرئيسية لوظائفها.

لقد دعت البرازيل دوما إلى تعزيز مجلس الأمن من خلال زيادة شرعيته وسلطته أمام أعين المجتمع الدولي. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي أن يصبح ليس فقط أكثر تمثيلية وفعالية ولكن أيضا أكثر شفافية وتقبلا للمساءلة. وحيث أن المجلس يعمل نيابة عن جميع أعضاء المنظمة في الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، فإن المجتمع الدولي لديه سبب مشروع لأن يتوقع أن تتم على النحو السليم ممارسة السلطات الاستثنائية المخولة إلى هذه الهيئة وأن يتحمل المسؤولية عنها.

وتحليل الممارسات التي جرت مؤخرا في مجلس الأمن والدعوة إلى تحقيق توازن أفضل بين الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية، كما وردت في المذكرة الشفهية التي قدمها وفد فرنسا في الوثيقة S/1994/1279، سليمان، ووفد بلادي يوافق عليهما تمام الموافقة. إن الطرائق المقترحة فيه للتقليل من الابهام في أداء المجلس تبدو أيضا مفيدة للغاية، ووفد بلادي يتطلع إلى دراسة مضمونها بتفصيل أكبر.

وأعتقد أن من الإنصاف التسليم بوجود تحسينات ملحوظة في أساليب عمل المجلس في الآونة الأخيرة. وفي حين أن هذه التحسينات قد لا تتجسد بنفس السرعة التي يرغب فيها العديد من الوفود، فإنه يجري تحقيق تطور تدريجي بطريقة مرنة. ويتوقع وفد بلادي أن هذا المسار لا يمكن عكسه وأنه سيكتسب زخما جديدا.

للدول الأعضاء خارج المجلس - وخاصة، تلك المعنية مباشرة بلب الموضوع - أن تعرب عن وجهة نظرها وبالتالي فرصة للإسهام الفعال في نتائج قرارات المجلس النهائية المتعلقة بالمسائل ذات الصلة. وفي الحقيقة إن حالة العمل الراهنة، التي يمكن فيها للدول الأعضاء أن تعرب عن وجهات نظرها بشأن المسائل فقط بعد أن يكون المجلس قد اتخذ قراراته فعلا، حالة لا تبعث على الرضى بالتأكيد.

ويعتقد وفد بلادي أنه ما لم تتم إدارة هذا الإجراء بدقة، فستكون هناك إمكانية بأن تؤدي فكرة عقد اجتماع علني يسبق المشاورات غير الرسمية للمجلس، كما في المقترح المعروض علينا، الى عكس النتائج المرجوة. وسأوضح سبب ذلك، إننا نرى أن الاجتماعات العلنية التي يدعو إليها المقترح يجب ألا يتاح لها بأن تكون مناسبة لأن تعرض الأطراف المتظلمة خلافاتها وبالتالي تنتقص من فعالية الإدارة الفعالة لعمل المجلس، الذي يتمثل هدفه الأساسي في العمل على دفع الحل السلمي للصراعات الى الأمام. وبغية تفادي هذه الصعوبة المحتملة من الضروري في رأينا أن يتم الاتفاق، قبل عقد هذه الاجتماعات العلنية، على جدول أعمال منظم لعمل المجلس بناء على خلفية تقرير الأمين العام بشأن الموضوع ذي الصلة. وفضلا عن ذلك، يجب أن تتوفر لرئيس مجلس الأمن من المرونة ما يمكنه من التصرف باسم جميع أعضاء المجلس فيما يتعلق بتوقيت هذه الجلسات العلنية وطولها وتواترها.

ويود وفدي أن يؤكد أن الشفافية عملية متعددة الأوجه تتجاوز العلاقات بين مجلس الأمن والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويجب أيضا أن تتضمن مزيدا من الانفتاح فيما بين أعضاء مجلس الأمن داخل المجلس ذاته، لأننا نرى أن الشفافية الحقيقية على هذا الأساس تنطوي بالضرورة على استعداد وقبول من جانب كل أعضاء المجلس - وليس بعضهم - لتشاطر المعلومات بالكامل والتشاور على نحو أكثر علنية وفي مرحلة مبكرة قبل تقديم الاقتراحات رسميا. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي أن تتلقى جميع الوفود نسخا مؤقتة أو عادية من تقارير الأمين العام في وقت واحد، وألا يحصل عليها البعض قبل البعض الآخر. وهذه المساعي والإجراءات الجديدة ستولد الثقة المتزايدة وتيسر عملية صنع القرار التي يشارك فيها كل أعضاء مجلس الأمن.

تعزير شرعية وسلطة وفعالية المجلس وطابعه التمثيلي.

وسيواصل وفد البرازيل تعاونه في هذا الجهد في جميع ما يجري من أحداث هامة في الأمم المتحدة.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي، من خلالكم، السيد الرئيس، أن يتقدم بالشكر لوفد فرنسا على مبادرته المتصلة بأساليب عمل مجلس الأمن، وهي مسألة ليست هامة فحسب، بل إنها تأتي في أوانها أيضا، إذ نتطلع الى الاحتفال بالذكرى الخمسينية للمنظمة. وأنها تمثل استجابة صحيحة لبعض الانتقادات التي وجهها على نحو مبرر ضد مجلس الأمن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن مجلس الأمن، الذي وضعت فيه الدول الأعضاء الكثير من التوقعات والآمال، سيخفق في أداء واجباته ما لم يتمكن من معرفة المزاج العام لدى عامة الأعضاء بشأن الحاجة الى مزيد من الشفافية في أساليب عمل المجلس.

ومع ذلك، نرى أن من السليم أن نضع في المنظور الصحيح بعض الخطوات الهامة التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا استجابة للمشاعر القوية التي أعرب عنها أعضاء الأمم المتحدة لزيادة الشفافية، من خلال زيادة الحوار وانتظامه مع أعضاء مجلس الأمن. وهذه تتضمن وضع ترتيبات لإجراء مشاورات دورية بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات وإطلاع وفود الدول الأعضاء من جانب الرؤساء المتعاقبين لمجلس الأمن على نتائج مشاورات المجلس غير الرسمية. وذلك بهدف إبقاء الدول الأعضاء على علم بالمسائل الراهنة المعروضة على المجلس والمراحل التي وصلت إليها صناعة القرار بشأن هذه المسائل. وهذه التطورات الإيجابية ينبغي الاستمرار فيها بل تحسينها.

إن المبادرة الفرنسية قيد النظر، كما يفهمها وفد بلادي، تتوخى عقد اجتماعات رسمية لمجلس الأمن يمكن فيها للدول الأعضاء ولأعضاء مجلس الأمن الإعراب عن وجهات نظرها بشأن المسائل التي ينظر فيها المجلس. ويتوقع لهذا أن يسبق المشاورات غير الرسمية للمجلس، التي كانت تنحو للهيمنة على أساليب عمل المجلس في الآونة الأخيرة. ويوافق وفد بلادي على وجهة النظر القائلة بأن الإجراءات الحالية لا تتيح

يتصرف باسمها ليس هذا فحسب، بل انها ملزمة باحترام وتنفيذ قراراته.

بيد أننا، نود التأكيد على أهمية المحافظة على الطبيعة المميزة للمشاورات غير الرسمية، حيث يشعر أعضاء المجلس بارتياح وحرية أكبر في الإفصاح عن مواقفهم إزاء مختلف القضايا المعروضة على المجلس، وخاصة القضايا الحساسة الواقعة في محيط دائرتها الإقليمية، وفي مناطق أخرى.

والمبادرة الفرنسية تبين أن اللجوء الى المناقشة العلنية سيكون على أساس كل حالة على حدة؛ أي أن المجلس هو الذي يقرر اخضاع أو عدم اخضاع قضية معينة لمناقشة علنية. وهذا أمر نضهمه لأنه يتفق مع حقيقة أن المجلس سيد اجراءاته. إلا أننا نرى أن هذه المسألة تستحق مزيداً من النظر المتأنى قبل البت فيها.

ومهما يكن من الأمر، فإن أي تطوير في أسلوب عمل المجلس ينبغي أن يصب في خانة الحرص على تمكين المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، على نحو يتسم بحسن التوقيت والفعالية، وحسبما تقتضيه الظروف الخاصة المحيطة بكل حالة، مع التقيد الكامل بميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للمجلس.

وفي الختام فإن وفد بلادي، بوصفه أحد الأعضاء غير الدائمين في المجلس، يرحب مجدداً بالمبادرة الفرنسية، وهو على استعداد للتعاون عن كثب مع الأعضاء الآخرين بشأن أي مناقشات مستقبلية حول هذه المسألة.

السيد يانيز - باردويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي في البداية أن يعرب لوفد فرنسا عن تقديرنا للمبادرة الهامة التي قدمها بهدف كفالة مزيد من الشفافية في أنشطة المجلس.

قبل ما يزيد على شهر بقليل، أوضح مجلس الأمن بجلاء، في بيان رئاسي صدر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن فيه قراره بتنفيذ ترتيبات جديدة للمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلم، أنه قد عقد العزم على تكييف أساليب عمله وتحديثها. وبتخاذ هذا القرار أعطى المجلس

ختاماً، تبدأ ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بالكلمات النبيلة "نحن شعوب الأمم المتحدة". ويتعين على مجلس الأمن أن يتصرف، وأن يبدو أنه يتصرف حقا باسم شعوب الأمم المتحدة - كل الشعوب وليس البعض منها. واصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، الاصلاح الذي يستهدف تحقيق مزيد من الشفافية، يتسق مع هذا الشرط الوارد في الميثاق، ويكفل أن يكون المجلس أكثر استجابة وأكثر إحساساً بالمسؤولية إزاء طموحات كل أعضاء الأمم المتحدة ومسؤولاً أمامهم في اضطلاعهم بواجباته.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن من يدرس ويحلل البيانات التي أدلى بها العديد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية في اطار المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة، أو المناقشات التي تمت في اطار فريق العمل المفتوح العضوية المكلف بالنظر في جميع الجوانب المتصلة بمسألة عضوية مجلس الأمن وغيرها من المسائل المتصلة بعمل المجلس، سيجد أن معظم الدول قد تطرقت في بياناتها، بصورة أو بأخرى، الى أسلوب عمل المجلس والى ضرورة اضافة قدر أكبر من الشفافية على أعماله، وتحسين سبل تدفق المعلومات الى الدول غير الأعضاء فيه. وهذا يدل على الأهمية القصوى التي توليها تلك الوفود لهذه القضية.

ومن هذا المنطلق يرحب وفد بلادي بالمبادرة الفرنسية الرامية الى زيادة الشفافية في أعمال المجلس من خلال الاكثار من اعتماد أسلوب المناقشة العامة المفتوحة قبل أن يصل المجلس الى قرار بشأن مسألة معروضة عليه. ونرى أن هذه المبادرة، اذا ما تم وضعها موضع التنفيذ، سوف تسهم على نحو كبير في الاستجابة للشاغل الذي أعربت عنه العديد من الوفود.

كما سيتيح ذلك للدول المعنية مباشرة بقضية أو نزاع ما، أو تلك المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلم، فرصة أفضل لابداء آرائها وملاحظاتها حول أفضل سبل تعامل المجلس مع تلك القضية أو ذلك النزاع قبل أن يتخذ المجلس موقفاً محدداً حياله. وهذا في اعتقادنا سوف يسهم في حفز وإثراء مناقشات ومدالوات المجلس حول شتى المسائل. علاوة على ذلك، فإن هذا في اعتقادنا يعد حقا طبيعياً من حقوق الدول غير الأعضاء في المجلس، حقا نابعا من كون المجلس،



الأعضاء في المنظمة في عملية التداول، وخاصة مشاركة الدول المتأثرة مباشرة بالحالة قيد نظر المجلس، من شأنها أن توضح للأعضاء أن الطابع التمثيلي للمجلس والامتنال لقراراته يجري تعزيزهما.

والعنصر الثاني في المبادرة الفرنسية، المتمثل في أن تعقد جلسات عامة لتبادل الآراء بين أعضاء مجلس الأمن بشأن بند معين، يتطلب أيضا إحراز تقدم صوب تحقيق الشفافية في عمل المجلس بإقامة توازن جديد في أساليب عمله الحالية. وسيكون أهم أثر مباشر هو تعزيز مركز المجلس في أعين أعضاء المنظمة. وبوجه عام، نحن نوافق على أن قدرا أكبر من العلنية لأنشطة المجلس لن ينتقص بأي حال ضرورة أو فائدة المشاورات غير الرسمية التي يعقدها أعضاء المجلس والتي لا غنى عنها لاتخاذ قرارات متوازنة وبناءة وقادرة على تحقيق أتم قدر من التأييد داخل المجلس.

ونحن على ثقة تامة من أن مجلس الأمن، على أساس الأفكار التي قدمتها فرنسا وبتأييد الوفود الأخرى، سيواصل تشذيب وتحسين أساليب عمله أثناء هذه المرحلة الجديدة من العلاقات بين المجلس وكامل عضوية المنظمة. ونرى أن هذه العملية قد بدأت بالفعل وأنها أصبحت الآن لا رجعة فيها.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
يرحب وفد باكستان بالمقترحات الواردة في الوثيقة S/1994/1279 الصادرة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ويهنئ الوفد الفرنسي على هذه المبادرة الهامة. إن الممارسة المتبعة منذ أمد طويل والمتمثلة في المشاورات غير الرسمية المقصورة على أعضاء مجلس الأمن قد أصبحت الآلية الوحيدة تقريبا للتوصل الى قرارات للمجلس. وهي ممارسة أصبحت مؤسسية، وهذا بدوره قد أدى الى المطالبة المستمرة من جانب عموم أعضاء الأمم المتحدة بقدر أكبر من الشفافية في عمل مجلس الأمن.

إن سرية المناقشات في المجلس قد أدت الى خلق انطباع مؤسف بأن هناك صنفات تعقد سرا أو أن الدول الكبرى تفرض ضغوطا على الأعضاء غير الدائمين للنهوض بمصالحها على حساب الدول الأصغر. ومع ذلك، هناك رأي بأن سرية تبادل الآراء أساسية في عملية صنع القرارات، بما في ذلك تحقيق توافق الآراء،

زخما جديدا لعملية تبادل المعلومات مع جميع الدول الأعضاء. وكان بذلك يستجيب، ولو جزئيا، بشعور عام سائد بين أعضاء المنظمة - وهو شعور كررت الاعراب عنه الوفود التي تكلمت في المناقشة التي أجراها المجلس أثناء الجلسة المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد تلاوة البيان الرئاسي - بضرورة وجود اتصالات أفضل وأكثر فعالية بين أعضاء مجلس الأمن وسائر أعضاء المنظمة.

لقد ذكرت عملية التكيف لأن البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والتقدم الملموس الآخر الذي تم تحقيقه على مدى الأشهر السابقة، كانا جزءا من محاولة لبلوغ الشفافية، ترجع بداياتها الى القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ويسعدني أن أشير الى هذا لأن اسبانيا آنذاك كانت تتأسس مجلس الأمن، وكان الهدف النهائي لهذه السلسلة من القرارات، التي كانت اجرائية وتنفيذية في طبيعتها، خلق مزيد من الشفافية والمرونة في أعمال المجلس، بطريقة عملية ومرنة. وهذا كله يفضي الى تعزيز شرعية مجلس الأمن ومصداقيته في أعين الدول الأعضاء التي يتصرف المجلس باسمها وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، والى زيادة فعالية قراراته في نهاية المطاف.

وإذ يضع الوفد الاسباني هذا في اعتباره، يرحب بالاقترح الفرنسي بأن نعطي مزيدا من الأهمية للمناقشات العلنية في عمل مجلس الأمن. وهذا الاقتراح يقتضي أن تبدأ مرحلة جديدة في هذه العملية. ويحبذ وفدي الأفكار الواردة في المذكرة التي وزعها ممثل فرنسا الدائم مع رسالته المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والموجهة الى الأمين العام ونؤيد تماما الدافع من وراء هذه المبادرة.

إن مذكرة فرنسا تتناول التيارين الرئيسيين من تبادل المعلومات في العلاقة بين مجلس الأمن وبقية أعضاء المنظمة، بما في ذلك الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. فمن ناحية، يبدو أن فكرة عقد مناقشات توجيهية عامة، مفتوحة لمشاركة جميع أعضاء المنظمة عند بدء النظر في بند جديد أو عندما تكون هناك مناقشة هامة، هي أكثر السبل فعالية لكفالة تبادل واسع للآراء قد يمهد لاتخاذ مجلس الأمن لاجراءات لاحقة. وما من شك في أن هذه المشاركة الأكبر للدول

مجلس الأمن تتضمن نشر جدول أعمال المجلس لكل يوم في يومية الأمم المتحدة؛ وتوزيع النشرة الشهرية لبرنامج عمل المجلس على جميع أعضاء الأمم المتحدة؛ وبعض التحسينات في شكل التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة؛ والقرار بعقد جلسات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بالقوات والأمانة لتيسير تبادل المعلومات قبل اتخاذ القرارات الهامة للمجلس بشأن عمليات حفظ السلام؛ والممارسة الأخيرة المتمثلة في عقد رئاسة المجلس لجلسات اعلامية دورية للدول غير الأعضاء في المجلس عن عمل المجلس.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بجميع هذه التدابير، فإن عددا ساحقا من أعضاء الأمم المتحدة ما زالوا لا يشعرون بالارتياح إزاء درجة الوضوح المتاحة لهم حاليا. ومن ثم، وفي هذا السياق المباشر، نرحب بالاقتراح الفرنسي الداعي إلى العمل على أساس احتماليين: المناقشات التوجيهية المفتوحة لمشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة، والجلسات العامة للمجلس بدون مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس.

ولكن مسألة الشفافية لا يمكن تناولها بصورة تامة بمجرد عقد مناقشات توجيهية وعامة في المناسبات أو حتى بصورة متواترة. هناك خطوات أخرى يمكن اتخاذها، دون المساس بالمشاورات غير الرسمية، وهي، أولا، المشاورات المباشرة بين البلدان المساهمة بالقوات وأعضاء مجلس الأمن، بدلا عن مشاركتها في جلسات عامة تترأسها الأمانة ورئاسة المجلس في آن معا، وخاصة عند اتخاذ قرارات هامة تؤثر على بعثة ما؛ ثانيا، جعل اجراءات لجان الجزاءات أكثر شفافية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تتأثر بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ ثالثا، الاستخدام الأكثر تواترا بصيغة "جيفغو آريا" بغية تلقي مدخلات مباشرة من أطراف الصراع أو من ممثلي مختلف المنظمات؛ رابعا، تعيين مقرر يمكن أن يحضر جميع جلسات المجلس ويمكن عندها أن يبلغ الدول غير الأعضاء في المجلس عن المشاورات؛ وخامسا، إدخال تحسينات على أساليب عمل مجلس الأمن باستعراض نظامه الداخلي، ولا سيما الفصول الثاني والسادس والتاسع.

ومن أجل التصريف الفعال لأعمال مجلس الأمن. حقا إن الكثير من الفعالية الحديثة العهد للمجلس يمكن أن يعزى إلى اجراءات السرية، التي توفر مناخا لاجراء مناقشات شاملة ومستفيضة في بعض الأحيان تسبق القرارات التي تبزغ في النهاية نتيجة لنظر المجلس وتؤثر في هذه القرارات وتصورها في نهاية المطاف. وإن لاجراء المشاورات غير الرسمية مزية لا بأس بها هي توفير المرونة للوفود أثناء عملية التفاوض.

إننا نرى أن المشكلة الرئيسية ليست عقد المشاورات غير الرسمية. بل إن الاعتماد الكبير المكشوف على هذه الآلية هو الذي يثير عدم الارتياح فيما بين الدول غير الأعضاء. ولهذا من الواضح أن هناك حاجة إلى إقامة توازن واقعي بين الشفافية والسرية، وكذلك بين المشاورات غير الرسمية والجلسات الرسمية أو العلنية. والسؤال هو إذن: ما هو التوازن المثالي أو التوازن الأنجع؟ وبينما يفضل البعض السرية، فإن آخرين يؤكدون على الشفافية.

كما ذكرت للتو، يقبل وفدي المنفعة العملية للمشاورات غير الرسمية. بل إن من غير المثمر إدخال أي ابتكار قد يعطل دور هذه المشاورات في تعزيز كفاءة وفعالية المجلس. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون إعداد محاضر حرفية أو محاضر موجزة للمشاورات غير الرسمية اقتراحا ممكنا، لأنه يهدد مبدأ السرية التي يحافظ عليه في التبادلات غير الرسمية. فهذه السرية تساعد - بطرق منها في جملة أمور، السماح بنطاق أكبر لأعضاء المجلس للتوصل إلى حلول توفيقية بشأن القضايا الصعبة - في سير أعمال المجلس بكفاءة. ومن نفس المنطلق، نرى أن من الجوهرية مطلقا أن الجلسات الاعلامية التي يعقدها الأمين العام للمجلس والمناقشات التي تعقبها، إذا أريد لها أن تكون قيمة، ينبغي أن تتم أثناء المشاورات غير الرسمية فحسب. ويتعين الحفاظ على نفس القدر من السرية للجلسات الاعلامية للمجلس بشأن المسائل الحساسة من جانب المسؤولين الآخرين.

ومع ذلك، بينما نلتمس قدرا أكبر من الشفافية في عمل المجلس، وكذلك تدفقا أفضل للمعلومات إلى الدول غير الأعضاء فيه، علينا أن نسلم بكل إنصاف بالتحسينات التي أدخلت في هذا السياق عبر الأعوام القليلة الماضية. إن الخطوات العديدة التي اتخذها

شعر وفدي أن هذا أمر مؤسف جدا. ولهذا السبب، أكثر من أي سبب آخر، أيدنا بقوة مبادرة وفد فرنسا.

لذلك فإننا نعتقد أن أي قرار يسمح للمجلس بعقد المزيد من الجلسات العلنية للنظر في القضايا عند البدء في نظر مسألة جديدة ينبغي أن يكون دائما أمرا مفروغا منه. وهنا لا نعتقد أنه سيكون من المقبول أن يقول المجلس في بعض الحالات "نعم" وفي حالات أخرى "لا". ينبغي ألا يكون هناك تمييز في مثل هذه المسائل وينبغي بصفة خاصة ألا يكون هناك تمييز بين المسائل التي يثيرها أعضاء داخل المجلس أو تلك التي يثيرها أعضاء خارج المجلس.

لذلك فإن المقترحات الفرنسية تحظى بالترحيب الكبير لوفدي. بيد أننا نرى أنها ليست كافية. وكما قال توما ممثل باكستان، إنها خطوة صوب الشفافية المطلوبة. إننا نرى أن المجلس ينبغي أن يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، وهنا فإننا لا نوافق كلية على بعض جوانب التحليل الفرنسي. وبصفة خاصة لدينا تحفظات على الفقرة ١٢ من المفكرة بشأن مركز المشاورات غير الرسمية حيث تساق الحجة بأن المشاورات غير الرسمية غير موجودة، لكن القول بأن المشاورات غير الرسمية ليس لها وجود شرعي لا يجعله في ذاته صحيحا. ورأينا في هذا الموضوع هو أنه ينبغي أن ننظر عن كثب إلى مواد الميثاق وبصفة خاصة المادتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين.

لا يوجد في المجلس من يطعن في حقيقة أن اتخاذ القرار ينبغي أن يكون متروكا للمجلس. إن الميثاق يجعل ذلك واضحا تماما. ويحدد أن المشاركة الممنوحة بمقتضى المادتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين هي مشاركة دون حق في التصويت. كذلك أعتقد أنه لا يوجد من يقول إن المجلس لا يجوز أو لا ينبغي أن يجتمع في اجتماعات سرية عند الاقتضاء. وربما يكون من السليم والضروري دائما أن يجري المجلس بعض المناقشات السرية. والمسألة، كما قال متكلمون سابقون عديدون، هي التوازن الصحيح. ووفدي يعتقد أن التوازن الحالي غير صحيح. ونرى أنه يتعين علينا أن نسأل أنفسنا عما قد تكون النتيجة القانونية لو أن دولة، أو مجموعة من الدول الأطراف في نزاع، انطلقا من شعورنا بالظلم بسبب عدم دعوة المجلس

وقد يرغب أعضاء المجلس في النظر على سبيل المثال في إمكانية تقديم مشاريع قرارات، عند الاقتضاء، في جلسة رسمية من جلسات مجلس الأمن. وهذا الإجراء يجري اتباعه في لجان الجمعية العامة لذلك فإنه ليس بجديد على الإطلاق. وستتاح الفرصة عندئذ لغير أعضاء المجلس لعرض آرائهم وتعليقاتهم على مقدم أو مقدمي مشروع القرار، وهذه الآراء والتعليقات يمكن عندئذ النظر فيها في مشاورات غير رسمية، حيث أن مشروع القرار ينبغي من الواضح أن يتم التفاوض بشأنه قبل أن يُعرض في النهاية في جلسة رسمية لاعتماده. ومن الواضح أن خيار عرض مشروع القرار في جلسة رسمية أو في مشاورات غير رسمية هو خيار متروك لمقدم أو مقدمي المشروع.

إن مسألة الشفافية يجب ألا تعالج بأسلوب لا يحقق سوى تغييرات سطحية. إن الشفافية مسألة أكثر اتساعا، لا ترمي إلى إعطاء معلومات أكثر اكتمالا لغير الأعضاء فحسب بل أيضا إلى تحسين الصلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وختاما اسمحوا لي أن أقول إن الاقتراح الفرنسي بعقد جلسات توجيهية وجلسات عامة خطوة في الطريق الصحيح لكنه ليس سوى جزء من ترتيب أوسع آخذ في الظهور.

وسيتطلب الأمر مواصلة بذل جهود دؤوبة وجادة لتناول المسائل الهامة الأخرى المتصلة بإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن وترشيدها.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تؤيد نيوزيلندا فكرة عقد المزيد من الجلسات العامة للمجلس. لذلك أعلننا عن تأييدنا في رسالة موجهة إليكم، سيدي الرئيس، ردا على المبادرة الفرنسية. كما أيدنا بقوة فكرة ضرورة مناقشة هذه المسألة هنا اليوم. وبصراحة، إن شاغلنا الخاص في هذا المجال هو أنه عند البدء في نظر مسألة جديدة ينبغي أن يكون بمقدور الطرف أو الأطراف المعنية الإعراب علنا عن موقفها أمام المجلس قبل أن يبدأ المجلس في نظر المشكلة. ونذكر مناسبتين على الأقل في سياق هذا العام طلبت فيهما دول أعضاء في المنظمة أن يتناول المجلس مسألة وأبدوا رغبتهم بكل قوة في أن تتاح لهم الفرصة لعرض قضيتهم على المجلس بشكل مشترك. وإجراءات المجلس، في ذلك الوقت، لم تسمح بذلك وقد

وتوصلني هذه الأفكار الى استنتاج مفاده أن ممثل البرازيل كان محقا تماما في القول بأن هناك حاجة الى استيفاء النظام الداخلي للمجلس. ربما اختلف مع الأسباب التي طرحها بشأن ما يجعل النظام الداخلي بحاجة الى التوضيح، إلا أن من المؤكد أن هناك قدرا كبيرا من الإبهام في نظامنا الداخلي في الوقت الحاضر، وإنني أؤيد اقتراحه بأن يقوم الفريق العامل باستعراض النظام الداخلي وتوضيحه في المستقبل القريب.

وأعود الآن الى الاقتراح الذي طرحه ممثل فرنسا. إنني أريد القول مرة ثانية بأنني أظن أن مقترحاته تتضمن بعض الخطوات المفيدة جدا من أجل الشفافية، وأنها تستكمل الخطوات الهامة والمفيدة التي تحققت بالفعل في غضون الاثني عشر شهرا الماضية. ونظن أن بوسع المجلس أن يشعر بارتياح بالغ بأنه يسير على الدرب الصحيح باتخاذ تدابير مثل تلك الواردة في البيان المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، والعمليات التي أجزها الممثل الدائم للمملكة المتحدة في بيانه.

إلا أنني أود أن أؤكد اعتقادي القوي بأن التلقائية في عقد اجتماعات مفتوحة في بداية النظر في قضية جديدة، وبدون تمييز، ينبغي أن تصبح أمرا معتادا في هذا المجلس. أما فيما يتعلق بالاستخدام الأوسع للاجتماعات المفتوحة، والنظر في تقارير الأمين العام، والنظر في طروحات هامة مثل تلك التي استمعنا إليها بالأمس من نائب رئيس رواندا، والتي استمعنا إليها في وقت مبكر من هذا العام من الرئيس شفرنادزة، فإنها تشغل مكانا هاما جدا فيما يتعلق بالشفافية في مجلسنا. إلا أنها تعد خطوات أولى فحسب على الطريق الطويل الذي يجب على المجلس أن يقطعه.

إننا نعتقد أن الأمم المتحدة دخلت عصرا جديدا - عصر لا يجب على المجلس أن يعمل فيه بفعالية فحسب، وإنما أيضا أن يرى بأنه يعمل بشفافية ونزاهة على نحو ما هو متوخى في الميثاق. وإذا ما أصبحت الفعالية المعيار الوحيد، فإننا نخشى بأن ينتهي المجلس الى أن يعمل بفعالية أقل فأقل، لأن الدول الأعضاء التي يعتمد عليها في تقديم القوات من أجل عمليات حفظ السلم وفي تمويلها، والتي يعمل بالنيابة عنها، ستحجب تأييدها بشكل متزايد.

لها للاشتراك اشتراكا ملموسا في مسألة تهمها، اقترحت مشروع قرار في الجمعية العامة يطالب محكمة العدل الدولية بتقديم فتاها في هذا الصدد.

إنني لست متأكدا تماما من أن الإجابة ستتمق مع الاستنتاجات الواردة في مفكرة فرنسا. دعونا ننظر إلى المادة الثانية والثلاثين من الميثاق، التي تقول إن تلك الدول سوف تُدعى "إلى الاشتراك". ليس هناك مجال للاجتهاد هنا. إنها ليست مسألة أن مجلس الأمن يمكن أن يرفض. وثانيا، إنها مدعوة إلى "الاشتراك في المناقشات". ورأي الغالبية هنا هو أن المناقشات في هذا السياق تعني المشاركة في التوصل إلى الاستنتاجات. وبالتأكيد، إن هذا يعني المشاركة في المراحل قبل الأخيرة. ولا أعتقد أن المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس تساعد بصفة خاصة في هذا السياق. إنها بالتأكيد لا تسعف الحجة القائلة بأن المشاورات غير الرسمية غير موجودة، لأنه يبدو لي أنه قد ترغب محكمة دولية في النظر في الدليل. ما هو الدليل؟ حسنا، أولا، هل توجد هذه الجلسات أم لا؟ إن الممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، في اعتقادي، اعتبار هام جدا، والواقع أننا وضعنا الممارسة المتبعة المتمثلة في إدراج جلسات المشاورات غير الرسمية في اليومية. وهي مدرجة هناك تحت عنوان "الجلسات المقررة". وبالتأكيد فإن محوري اليومية يعتقدون أن المشاورات غير الرسمية هي جلسات. ثم يتعين علينا أن ننظر في جميع أنواع الأدلة، مثل النشاط الذي يجري في المشاورات غير الرسمية. واليوم في هذه الليلة أشار زملاء عديدون بتفصيل كبير، لن أكرره، إلى المسائل الخطيرة التي تُنظر في المشاورات غير الرسمية وأرجحية أعمال المجلس التي تجري في مشاورات غير رسمية. وقد أشار ممثل البرازيل، فيما أعتقد، بكل وضوح إلى القرارات الهامة التي تُتخذ في مشاورات غير رسمية وعلى الأقل في سياق الاستعراضات التي تجري بموجب قرارات فرض الجزاءات. هنا لدينا قرارات مأذون بها قانونا في قرارات لكي يجري المجلس استعراضات. ومطلوب من المجلس أن يجري هذه الاستعراضات، وهو يفعل ذلك في مشاورات غير رسمية. وعلى هذا يتوفر قدر كبير من الدليل على أن عملا مأذونا به قانونا يجري فعلا في مشاورات غير رسمية.

أو المعيار، أي النظام الداخلي للمجلس، ينبغي أن تضرر دوماً بطريقة عريضة إلى حد معقول، لا سيما في ضوء المادة الثلاثين من الميثاق، والحجج التي طرحها الممثل الدائم لنيوزيلندا للتو، التي يتفق معها وفدي.

ويقترح الاقتراح الفرنسي أن نعد إلى استخدام الاجتماعات المفتوحة بشكل أكثر تواتراً في ثلاث حالات على وجه التحديد هي: اعتماد قرار أو قراءة بيان؛ وعقد مناقشة توجيهية مفتوحة لجميع الأعضاء عندما يتناول المجلس مسألة جديدة أو يبدأ النظر في مسألة هامة؛ وتبادل الآراء العام فيما بين أعضاء مجلس الأمن.

وتؤيد جمهورية الأرجنتين هذه المبادرة. وتعتقد أنه من المفيد أن تستطلع ملاءمة وجدوى تنفيذ النسق الجديدة التي اقترحتها فرنسا. ونحن نسلم بأن تكيف أسلوبنا الراهن قد يستغرق بعض الوقت وقد يتطلب عزماً مخلصاً على القيام بذلك.

ونؤمن بأنه يجب علينا أن نلتزم إقامة توازن فعال بين الاجتماعات العلنية والمشاورات غير الرسمية التي تعتبر في شكلها الراهن مفيدة إلى حد بالغ.

إن السرعة الشديدة التي اتسم بها عمل المجلس على مدى السنوات الأربع الماضية يجب أن تحفزنا على النظر بعناية في مسألة أفضل طريقة لتنفيذ الاقتراح الفرنسي. وفي سياق ما سبق ذكره، نعتقد أنه ينبغي لنا أيضاً أن نعيد النظر في الاتجاه القريب العهد بشأن إنشاء أفرقة عاملة تابعة للمجلس. ويجب علينا في هذا الشأن أن نمضي قدماً في ضوء المادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب علينا أيضاً أن نستخدم مقررين خاصين يعينهم المجلس نفسه من أجل مسائل معينة أو عامة. وسنعود إلى هذه المسألة في الوقت المناسب تحت المادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت.

بيد أنه لا يمكن أن تقتصر مسألة الشفافية على مناقشة أي أنواع الاجتماعات ينبغي أن يعقدها المجلس، أو ماهية التوليفة التي ينبغي عملها بين أنواع الاجتماعات. وحسبما ذكر زميلاي من باكستان

إنني أثنى على هذه المبادرة وآمل أن يكون بوسعنا أن نتخذ بعض الخطوات الأخرى على هذا الدرب في السنة المقبلة.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تتاح اليوم فرصة ثانية لمجلس الأمن للاجتماع ومناقشة مسألة إجراءاته. فيفضل الاقتراح الذي قدمته فرنسا في المفكرة المرفقة بالرسالة المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الواردة في الوثيقة S/1994/1279، أمكن لنا أن نضعل ذلك.

وتعلق جمهورية الأرجنتين أهمية كبيرة على مسألة إجراءات مجلس الأمن. إننا نعتقد أنه يمكن من خلال الاستخدام الصحيح للإجراءات، أن يتحقق تقدم هام صوب غايات الشفافية والطابع التمثيلي، والتفاعل المتبادل، والانفتاح، والكفاءة، والفعالية من جانب هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

وتذكرنا فرنسا، عن حق تماماً، بأن المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت تنص على أن "تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك". وتذكرنا فرنسا كذلك بأنه في الوقت الحاضر - وقد استمر الحال على ذلك سنوات كثيرة - يبدو أن الممارسة قد حادت بشكل هام تماماً عما نص عليه في هذه المادة.

ويمكن القول اليوم بأن جزءاً جوهرياً من عمل مجلس الأمن يجري فيما يسمى المشاورات غير الرسمية، حيث تدور مناقشات مكثفة حول المسائل المعروضة على المجلس؛ فتقترح القرارات، ويجري التفاوض حولها والاتفاق عليها. وفي حالات معينة، وإن تكن تتكرر بازدياد، تعتمد قرارات، على سبيل المثال، بخصوص رسائل توجه من الرئيس، وبيانات رئاسية، وبيانات للصحافة، بل وإيفاد بعثات تابعة لمجلس الأمن إلى مناطق الصراع أو حالات الصراع.

والبعض ينظر إلى هذه الاجتماعات غير الرسمية بوصفها الاجتماعات الفعلية للمجلس، رغم أنها ليست كذلك على وجه الدقة. ويمكن مؤازرة هذا الرأي من وجهة النظر الرسمية والقانونية المحض، إلا أننا لا نوافق على ذلك حقيقة. ومن رأي وفدي أن القاعدة،

المناقشات غير الرسمية. إننا في الحقيقة نحاول معالجة الوضع من خلال تدابير مثل صيغة "أريا". ولكن هذا البديل، في رأينا، ليس إلا دواء مسكنا قد لا يكون مرضيا، لأن المناقشة الحقيقية لا تزال تجري في أماكن أخرى.

ثانيا، هناك مسألة الشفافية داخل المجلس ذاته. إننا نشير هنا إلى ما يمكن أن نسميه الشفافية "الداخلية"، التي أشار إليها في السابق، على سبيل المثال، زميلي من نيجيريا. فبعد عام من وجودنا في المجلس، نعتبر أن المعلومات المتوفرة في المجلس لا تعمم في البداية بطريقة مرضية تماما. وهذا يسبب قدرا من عدم المساواة في الطريقة التي يمكن بها لمختلف الوفود أن تستجيب لموضوع بعينه.

وينبغي أن ندرك أن الأمانة العامة تبذل جهدا كبيرا لتزويد أعضاء المجلس بأخر المعلومات. وقد أدى هذا الجهد مرات عديدة إلى إحراز تقدم كبير، بما في ذلك التقدم المحرز مؤخرا. ومع ذلك، نلاحظ أن المعلومات تصل أحيانا كثيرة إلى الصحافة، خلال الإحاطات الإعلامية التي تعقد كل صباح، قبل أن تصل إلى أعضاء المجلس. وهذا أمر ينبغي تجنبه بالضرورة. ويبدو لنا أن الاهتمام بالحاجة إلى الشفافية يشوه إلى حد ما عمل المجلس ذاته ويؤثر عليه.

وهذا العام، كما هو واضح، بدأ المجلس مناقشة إيجابية جدا حول إجراءات مجلس الأمن. وقد ناقشت الجمعية العامة هذا الموضوع في عدد من محافلها - وبالأخص في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

ومع ذلك، نرى أن من الجدير بالملاحظة بشكل خاص أن مجلس الأمن، بما في ذلك أعضاءه الدائمون - كما تبين هذه الجلسة - على استعداد للاستماع عن كثب للرسالة التي بعث بها الأعضاء عموما من أجل أن يتصرف وفقا لها. ونعتقد أن ذلك - وهو شيء يعزز عملنا المشترك، ويضمن استمرار تلاقى الأفكار ويشجع اتباع نهج نشط - إيجابي جدا بالنسبة لمجلس الأمن ولعلاقته مع الأعضاء عموما. ولكن نجاحه سيعتمد في النهاية على تعاون

ونيوزلندا، يتعين أن يستند الاتجاه الذي يتخذ في هذا الصدد إلى نمط سلوك معين.

لقد قرر مجلس الأمن هذا العام أن ينفذ عددا من المبادرات الهامة بخصوص هذه المسألة وغيرها من المسائل. ويشمل ذلك، من جملة أمور، القرار الذي اتخذته المجلس مؤخرا بعقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات ومع الأمانة العامة انطلاقا من روح المادة الرابعة والأربعين من الميثاق.

ونود أيضا أن نبرز القرار القاضي بأن يقدم رئيس مجلس الأمن، مع إخطار مسبق، تقريرا دوريا إلى الأعضاء عموما عن نتائج المشاورات غير الرسمية.

إن وفد الأرجنتين يعتقد أن التقدم المحرز في شكل الإجراءات التي وصفناها للتو سيحتاج إلى استكماله بسلسلة من التدابير التي يمكن أن تسهم في شفافية المجلس وطابعه التمثيلي وفعاليتها. وقد تشمل هذه التدابير المسائل التالية.

أولا، تنص المادة ٣٢ من الميثاق على أن كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة، إذا كان طرفا في نزاع معروض على مجلس الأمن، يدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق في التصويت.

ونحن ندرك جيدا أن مناقشات المجلس المتعلقة بنزاع ما تجري دوما تقريبا في مشاورات غير رسمية. والمناقشات الرسمية التي تشارك فيها الأطراف في الصراع كانت حتى الآن، عموما، مقتصرة على المناسبات التي تتخذ فيها القرارات - وهي القرارات التي تم التوصل إليها بالفعل في المشاورات غير الرسمية. ونعتقد أن ذلك يمكن أن يضر بأطراف الصراع، لأنه يتعين عليها في هذه الحالة أن تفوض دولة أخرى - عضوا في المجلس - مهمة الدفاع عن موقفيها. ويزداد هذا الوضع تدهورا - كما حدث من قبل - عندما يكون أحد الأطراف عضوا في مجلس الأمن ولا يكون الآخر عضوا فيه.

إننا نعتقد أنه يمكن معالجة ذلك عن طريق دعوة الأطراف المعنية للمشاركة في الاجتماعات الرسمية، ولكن ربما أيضا، وإلى درجة معينة وبقيد ماثلة، في

الذي يعطى للشفافية ذاتها. وربما يكون عدد تعريفات الشفافية معادلا لعدد أعضاء الأمم المتحدة، ويجب علينا أن نبدأ بتضييق المفهوم بما فيه الكفاية إذا أردنا أن نعطيه أهمية وفائدة. ومؤخرا، على سبيل المثال، وردت إلى المجلس رسالة مشتركة من وفدي نيوزيلندا والأرجنتين بشأن سبل زيادة الشفافية في عمليات حفظ السلم، ولا سيما بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات. وهذا بالتأكيد مجال حيوي للشفافية، كما هو حال الاقتراح الوارد في مبادرة فرنسا بتحقيق توازن أفضل في الاجتماعات العلنية والمغلقة ومشاركة أكبر من جانب بقية الأعضاء.

ولأسف، سيطرح بقية أعضاء المجلس، دون شك، مقترحات إضافية من جانبهم، قد تسهم في النهاية في إقامة صرح لا يعرفه أحد أو لا يكون ما نريده - أي شفافية. وقد نكتشف أننا نتخذ خطوات رمزية صوب هدف غير محدد - في الحقيقة، اختراع وابتكار جزئي، بأسلوب مؤقت. ولذلك فإن شاغل وفد بلادي هو ما إذا كان نهج "البناء التدريجي" للبناء أو التوصل إلى الشفافية سيكون كافيا أو فعالا. هل سيزيد الناتج النهائي من قيودنا؟ هل هناك قيود غير مرئية للشفافية من الأفضل لنا أن ندرکها؟

من المهم أيضا ألا نتغاضى عن مكانة المجلس وسريته وطابعه الفريد. فهل سيتعرض استقلال المجلس وسريته - في الجهد الرامي إلى تحقيق الشفافية - إلى الانتهاك أو المساومة، وهل سيقبل هذا من "سريته" أو "سحره"؟ لقد تم بالفعل إحراز تقدم كبير في فتح الإجراءات والمداولات لغير الأعضاء، وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها. وكان بعض الأعضاء فاعلين حقا في توسيع نطاق تدفق المعلومات المزودج من المجلس إلى الدول في مناطقهم وفي الواقع إلى عدد أوسع نطاقا من العضوية العامة، في الوقت الذي يقومون فيه أيضا بتعزيز نظر المجلس في مشاعر واهتمامات واقتراحات الدول الواقعة في مناطقهم وإلى جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، عمل وفد بلادي بجهد جهيد على الحفاظ على هذا التدفق والحوار مع عدد كبير من البلدان. ونعتقد أن الاستخدام الأوسع نطاقا والأكثر فعالية لهذه الوسيلة من شأنه أن يسهم بقدر كبير في تحقيق الشفافية، لا سيما إذا قرر المجلس إجراء "محادثات عن قرب"، بشكل منتظم، مع بلدان منطقة محددة بشأن أمور

الجميع. فلا يكفي توفر الأداة؛ تنبغي الاستفادة القصوى من الفرصة التي تتيحها.

إن جمهورية الأرجنتين عازمة على مواصلة الإسهام في هذه العملية التي ترمي - من خلال المشاركة - إلى تعزيز مجلس الأمن وبالتالي تمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته كاملة في سياق دولي يقتضي بذل جهود أكبر من أي وقت مضى.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن وفد بلادي يقدر بالغ التقدير المبادرة الطيبة التي تقدم بها الوفد الفرنسي بشأن المسألة الهامة المتعلقة بشفافية عمل مجلس الأمن. وفي الحقيقة، إن وزير خارجية فرنسا، السيد ألان جوبيه، في بيانه أمام الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، طرح هذه الأفكار البناءة، وبعد ذلك عرضها السفير مريميه، ممثل فرنسا، على المجلس.

إن محور هذه المبادرة، التي نرحب بها بالكامل، هو الشعور السائد لدى الكثير من الوفود بأن أساليب عمل المجلس ينبغي أن تتيح قدرا أكبر من الشفافية. وفي ضوء الأهمية الحاسمة لهذه المسألة وجد المجلس أن من المناسب استطلاع آراء نطاق أوسع من أعضاء الأمم المتحدة في ما يجب حدوثه في وظائف "مجلس شفاف". واليوم إن "المستهلك" هو الذي يجب أن يبدي شواغله إزاء "المنتج" سواء في مضمونه أو في إيصاله، أو كليهما.

وما من شك في أن المستهلك - أي مجموع أعضاء الأمم المتحدة - أعرب عن قلقه باستمرار إزاء الشفافية في مجلس الأمن. فالمجلس يعتبر عن حق مركز الجهود الدولية لا لصياغة العمل المشترك والحد من الأعمال العدائية بين الدول، كما كان الحال في الماضي، فحسب ولكن أيضا وبدرجة كبيرة للاهتمام بحقوق الإنسان الدولية للمجتمعات والأفراد داخل الدول. وهذا الدور الموسع لمنظومة الأمم المتحدة وللمجلس أصبح المفتاح لإقامة نظام دولي رشيد، مما يثير القلق في صفوف الدول والمناطق الأصغر إزاء الأولويات الدولية التي تتعدى المصلحة الذاتية لقله.

ومن الواضح أن مسألة الشفافية مسألة معقدة. وربما، من ناحية، إن ما هو أقل شفافية هو المعنى

المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن وممثلي الأمانة العامة.

وبالرغم من أن هذه الخطوات تسير في الاتجاه الصحيح، فمن الواضح أنها غير كافية. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لجعل النظام الروتيني لمجلس الأمن أقل صرامة وأكثر شفافية، ومن وجهة نظر العديد من غير أعضاء المجلس، أكثر ديمقراطية.

لذلك، يرحب وفد بلادي بالمفكرة التي أعدها وفد فرنسا والتي تتضمن عدة مقترحات مثيرة لزيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن، وبما أننا لسنا من الأعضاء الدائمين في المجلس، فإننا نرحب بالغ الترحيب بمنظور اللجوء إلى تطبيق الأحكام المناسبة من الميثاق والنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن بالكامل، لتيسير تبادل أوسع نطاقاً بين الدول الأعضاء في المجلس والدول غير الأعضاء فيه بشأن قضايا السلم والأمن الدوليين الهامة. وفي هذا السياق، نرى أن معظم الاقتراحات التي طرحها الوفد الفرنسي مفيدة وجديرة بالنظر والدراسة.

وفي الوقت ذاته، نعتقد أن من الحتمي تحقيق التوازن الصحيح بين هدف زيادة الشفافية المشروع من جهة، ومبدأ الكفاءة والفاعلية وهو مبدأ على نفس القدر من الأهمية، من جهة أخرى. وإذا كان ثمة شيء يمكن أن يتحسن من جراء التغييرات المتوخاة، فلا بد أن يكون فاعلية المجلس وكفاءته.

لذا، يرى وفد بلادي ضرورة عقد جلسات رسمية لمجلس الأمن، بمشاركة الدول غير الأعضاء في المقام الأول لمناقشة القضايا الأساسية مثل الحالات الطارئة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، أو القرارات الهامة المتعلقة بعمليات حفظ السلم. وفي هذا السياق، منطوق مع الرأي الوارد في المقترح الفرنسي بأنه لا مجال لتكريس التلقائية في عقد هذه الجلسات.

إن الممارسة الراسخة للمشاورات غير الرسمية أثبتت، رغماً عن انتقاد غير الأعضاء في المجلس لها، أنها مفيدة، ويرى وفد بلادي ضرورة الاحتفاظ بها في شكلها الراهن.

مطروحة على المجلس تكون موضع اهتمام خاص لتلك البلدان.

عموماً، يتعين علينا أن نصل إلى العضوية العامة للأمم المتحدة، ونتيح لها الوصول إلى المعلومات والشفافية التي تطلبها. والمهمة تتمثل في تحديد طبيعة تلك الشفافية بالضبط، على نحو كاف بالنسبة لاحتياجات العضوية العامة أو الإقليمية أو المخصصة لمهمة معينة بما فيها البلدان المساهمة بقوات، في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على كفاءة المجلس وفعالته وانفتاحه وهيبته.

هذه أمور خطيرة، ويرى وفد بلادي أنها تستحق بذل جهد جاد متضافر من جانب المجلس لحسمها. فزيادة استكشافها وبحثها من جانب فريق المجلس العامل المعني بالتوثيق والإجراءات، يمكننا أن نتوقع أن تحظى هذه المسألة بما هي في أشد الحاجة إليه من توضيح وتحديد وقوة دفع، مع أخذ آراء جميع أعضاء المجلس في الحسبان، وبهذه الطريقة سنتوصل إلى تفهم أوضح وأكثر شمولاً للشفافية وستحدد ما الذي تعنيه من الناحية العملية. لقد قطع المجلس شوطاً طويلاً في إزالة الغموض عن المتاهة المحيطة بالشفافية من ناحية المفهوم والممارسة، ويرى وفد بلادي أن المجلس إذا واصل هذه الجهود بطريقة مجدية ومنظمة، فستتحقق مزايا عديدة للجميع.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتشاطر وفد بلادي الرأي الذي أعرب عنه عدد من المتكلمين السابقين، بأن بعض أساليب عمل مجلس الأمن بالية وينبغي إعادة النظر فيها من أجل تعزيز الفاعلية وتحقيق الشفافية في عملية اتخاذ القرار في المجلس. كما ندرك الكم الكبير من النقد الذي وجهته الدول الأعضاء إلى طريقة عمل المجلس التي ينظر إليها على أنها صارمة وذات طابع سري بلا داع.

ومن ناحية أخرى، نعتقد أن المجلس، على مر العام الماضي، استجاب، على الأقل إلى حد ما، لهذا النقد وتناول مسألة تحقيق مزيد من الشفافية في أنشطته. فقد أصبح رئيس مجلس الأمن يقوم الآن بتقديم موجزات منتظمة لغير الأعضاء في المجلس بشأن عمل المجلس. كما تعقد اجتماعات دورية بين الدول



لقد قرأنا باهتمام المذكرة الفرنسية عن أساليب عمل مجلس الأمن. كما يعرف الأعضاء، لا تزال بلادي تحاول القيام بدور نشط في المناقشة الراهنة في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن إصلاح المجلس. وفي ذلك السياق، نبرز مرارا الأهمية الخاصة التي نعلقها على "المسائل الأخرى" المتعلقة بإصلاح المجلس، الى جانب مسألة زيادة عضويته.

ولهذا السبب، نرحب بهذا الإسهام المقدم من أحد الأعضاء الدائمين، فرنسا، والاعتراف الذي ينطوي عليه بالحاجة الى إضفاء شفافية أكبر على أعمال المجلس. ونحن نتفق اتفاقا تاما على إعادة تنشيط سريان المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، التي تقضي بأن:

"تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك".

لقد توقف العمل بهذه المادة. وبدلا من ذلك، فضلت المشاورات غير الرسمية المغلقة دون محاضر. والآن يبدو لنا أن الوقت قد حان لإعادة تأكيد المادة ٤٨ واستعادة العلاقة الملائمة بين القاعدة - وهي الاجتماعات العلنية - والاستثناء - وهي المشاورات غير الرسمية.

لذلك، نأمل أن يتولى مجلس الأمن المتابعة الملموسة للاقتراحات الفرنسية بعقد مزيد من الاجتماعات العلنية المتتالية. في الوقت الراهن هناك حالة واحدة فقط يجب على مجلس الأمن أن يجتمع فيها علانية: الاجتماعات الطقوسية تقريبا لاتخاذ قرارات أو للإدلاء ببيانات رئاسية. والى هذا تضيف المذكرة الفرنسية حالتين جديدتين: المناقشات التوجيهية المفتوحة لجميع الدول الأعضاء، بشأن المسائل الجديدة التي تعرض على المجلس للنظر فيها؛ وتبادل الآراء العلني بين أعضاء المجلس بشأن مسائل محددة.

وفي رأينا أن الصيغة الأولى لها أهمية خاصة. فعلى سبيل المثال، إنها تسمح للبلدان القادرة على الإسهام بقوات في عملية لحفظ السلام، والراغبة فيها، أن تشترك مباشرة في مناقشات المجلس التمهيدية بشأن تلك العملية، بما في ذلك تحديد الولاية التي تطالب

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن اقتناع وفد بلادي بأن الآراء والتوصيات التي ستبذل من مداورات اليوم ستسهم اسهاما كبيرا صوب إيجاد النهج والليات الصحيحة لتعزيز الفاعلية والشفافية في عمل مجلس الأمن. وهذا بدوره، من شأنه أن يزيد، دون أدنى شك، من هيبة مجلس الأمن في أعين جميع أعضاء الأمم المتحدة.

السيد هيوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بالمقترح القائل باستكشاف الفرص لزيادة الاستفادة من الجلسات العلنية لمجلس الأمن، بما في ذلك الجلسات التي يقدم فيها غير الأعضاء آراءهم بشأن الأمور قيد النظر. وهذه الفكرة خطوة أخرى هامة في جهود مجلس الأمن الرامية إلى إصلاح أساليب وإجراءات عمله بغية جعلها أكثر شفافية، ولزيادة توسيع نطاق فرص الدول غير الأعضاء للمشاركة في عمل المجلس وإعطائها طابع الانتظام. والمقترح المطروح علينا يبني على التجديدات العديدة التي قدمت على مر الأشهر الـ ١٨ الماضية لإدخالها على إجراءات المجلس، والتي كان آخرها إجراء مشاورات بين المساهمين بقوات وأعضاء المجلس والأمانة العامة بشأن التغييرات في ولايات حفظ السلم، والموجزات التي تقدم اسبوعيا الآن عن أعمال المجلس لغير الأعضاء فيه.

وفي الوقت ذاته، يذكر وفد الولايات المتحدة بأن من المهم بالنسبة للمجلس أن يتوخى الحذر عندما يقرر كيفية تنظيم نظره في كل أمر مطروح عليه. وعلى وجه الخصوص، يجب ألا تأخذ مداورات المجلس شكلا يعرض وظيفتها للخطر، تلك الوظيفة التي لا تزال متمثلة في تحقيق الاتفاق على وجه السرعة حول الأمور المطروحة على هذا المجلس. ولهذا الشرط، نتطلع إلى مواصلة السعي لاستكشاف الفرص، على أساس كل حالة على حدة، لاستخدام الجلسات العلنية عند نظر المجلس في أعماله.

السيد فولسي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها مجلس الأمن تحت رئاستكم، أود أولا أن أعرب عن تقدير بلدي الكبير الخالص لأسلوبكم المتوازن ولحكمتكم وأنتم تقودون أعمال المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

باستخدام كلمات الوثيقة الفرنسية، متطلب أساسي لتحقيق الشفافية الحقيقية والإصلاح الحقيقي لأساليب عمل المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل الدانمرك، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاكوسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: ايسلندا والسويد وفنلندا والنرويج والدانمرك.

إن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بالاقترحات التي قدمتها فرنسا فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، التي وردت في الوثيقة S/1994/1279 المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ونحن نرحب أيضا بالمبادرة بجعل المقترحات الفرنسية موضوع اجتماع لمجلس الأمن تتاح فيه لغير أعضاء المجلس أيضا الفرصة للإعراب عن آرائهم.

إن الاقترحات الفرنسية وعقد هذا الاجتماع دليل على الإدراك المتنامي للحاجة الى تحقيق مزيد من الشفافية في أعمال مجلس الأمن. وكما هو مشار اليه في المذكرة الفرنسية، يمكن تحقيق الشفافية الكبرى في أعمال مجلس الأمن بطريقتين: إما بأن يتاح لغير أعضاء المجلس الحصول على قدر أكبر من المعلومات المتعلقة بالمشاورات غير الرسمية الجارية في إطار المجلس، أو بمزيد من الاجتماعات العلنية المتتالية للمجلس. وبلدان الشمال الأوروبي تعتبر أنه ينبغي اتباع كلا النهجين.

فيما يتعلق بالمعلومات عن المشاورات غير الرسمية، نقدر الخطوات التي اتخذت بالفعل. ونرحب بالممارسة المتبعة حديثا حيث يعقد رئيس المجلس بانتظام اجتماعات إعلامية لغير الأعضاء. ونحن ندرك أن هذه الاجتماعات يجب أن تكون لها حدود، ولكننا نعتقد أنها يمكن أن تكون أكثر تطورا. ونود أن نؤكد أن لغير الأعضاء أن يستفيدوا استفادة تامة من هذه الفرصة الجديدة للحصول على معلومات عن المشاورات

قواتها بأدائها. إن إيطاليا حساسة للغاية بشأن هذه المسألة، وبخاصة بعد خبرتنا الصعبة في الصومال. ولهذا فإننا رحبنا ترحيبا حارا بالمبادرات الأخيرة للأرجنتين ونيوزيلندا فيما يتعلق بشكل المشاركة.

وكما قلت من قبل، بينما نتشاطر ونؤيد جوهر الاقتراحات الفرنسية، لا نريدها أن تستخدم كبديل أو تعويض عن إعلام أكثر منهجية وانتظاما وشمولا يقدم بشأن مشاورات المجلس غير الرسمية، وخلال المناقشة التي جرت في الفريق العامل المعني بالإصلاح، طرحنا أحيانا كثيرا الحاجة الى هذا الإعلام.

فمن ناحية، إذا ما اتفقتنا على فائدة المشاورات غير الرسمية في إطار المجلس لتحديد توجهاته وقراراته - بل ربما على حتمية ذلك بالنظر الى الدور الحاسم الذي تتسم به السرية غالبا - نريد، من ناحية أخرى، أن نعيد التأكيد على ضرورة الإبلاغ بالمعلومات على نحو سريع ومستمر ومفصل، يمكن أن يتم بواسطة رئيس مجلس الأمن أو عضو من وفد الرئيس، وذلك من أجل توفير مزيد من الشفافية. إن الرئيس يمكن، عن الضرورة، مساعدته بواسطة ممثلين من وفدي الرئيسين السابق واللاحق، وذلك وفقا للصيغة "الثلاثية" التي أصبحت ممارسة معمولا بها بمرور الوقت في الاتحاد الأوروبي ومؤخرا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. والحقيقة أن عواصمنا لديها كل ما يبرر توقع توفير معلومات سريعة يعتمد عليها بشأن توجهات المجلس إزاء المشاكل الرئيسية التي في إطار اختصاصه وبشأن كل مرحلة من مراحل المناقشة، حتى المناقشات التي يحتل أن تستمر خلال المشاورات غير الرسمية. وغني عن البيان أن هذا المطلب لا تفي به المعلومات المجزأة التي تعطى الآن، والتي تترك بالكامل لحسن نية زملاء منفردين من البلدان التي لها مقاعد على طاولة المجلس - نشعر تجاههم، بطبيعة الحال، رغم ذلك، بالامتنان. فبغير مساعدتهم، كنا سنظل متروكين غالبا في حالة تعتيم إعلامي بشأن ما يجري في غرفة المشاورات المقابلة.

ولهذا فإن في رأينا أن:

"نشر محتوى المناقشة الجارية في الجلسات غير الرسمية" (S/1994/1279، المرفق، الفقرة ٩)، وذلك

الأعضاء - دون ضرورة. وقد جاء في المفكرة الفرنسية أنه يتعين علينا أن نوجد توازنا دقيقا بين مستلزمات العلنية ومستلزمات الفعالية. وتوافق بلدان الشمال الأوروبي على ذلك، وأود فقط أن أضيف إلى ما تقدم أن العلنية والفعالية ليستا بالضرورة قطبين على طرفي نقيض.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن بلدان الشمال الأوروبي ترى أن المقترحات الفرنسية مكملة، وليست بديلة للترتيبات الخاصة بإجراء مشاورات بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن، والأمانة العامة، وفقا للطرائق المعلنة في البيان الرئاسي المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد أكد ممثل فرنسا هذا التفاهم منذ هنيهة.

وفي رأينا أن تعزيز الحوار فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم يحسن من فعالية هذه العمليات. وينبغي أن تبني المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وتركز على المجالات ذات الشاغل الخاص وأن تجرى على أساس منظم. وكذلك عند النظر في تمديد و/أو تعديل الولايات الحالية. وينبغي أن يتشاور مجلس الأمن أيضا، كلما كان ذلك ممكنا، مع البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات، قبل اتخاذ قرار ببدء عملية جديدة لحفظ السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باقو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي السرور البالغ لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر. وإني على ثقة من أنه بفضل قيادتكم القديرة سيتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته بالنجاح. وأود أيضا أن أشيد بالسفيرة البرايت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية للطريقة الرائعة التي أدارت بها أعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تحرير مجلس الأمن من القيود السياسية، ومكنه من الإضطلاع بدور أوسع كثيرا. فزاد عبء عمل المجلس زيادة هائلة. ولكن هناك تحديا جديدا يواجهنا: يتعين علينا أن

غير الرسمية وذلك بتشجيع إجراء حوار محسن عن طريق المشاركة النشطة في جلسات الإحاطة الإعلامية.

فيما يتعلق بمسألة عقد المزيد من الاجتماعات العلنية لمجلس الأمن، توافق بلدان الشمال الأوروبي على الرأي القائل بأنه لن يتحقق الكثير من مجرد عقد المزيد من الاجتماعات من النوع الذي نعرفه اليوم. وينبغي أن تنظم الاجتماعات العلنية بطريقة مختلفة. وتقتصر المفكرة الفرنسية نوعين من الاجتماعات: المناقشات التوجيهية المفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وتبادل الآراء العلنية بين أعضاء مجلس الأمن.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تعرب عن تفضيلها للنوع الأول من الاجتماعات - أي المناقشات التوجيهية. ويقتصر في المفكرة الفرنسية أن يعطي المجلس، في بداية دراسة مسألة جديدة أو أثناء الشروع في النظر في مسألة هامة، الكلمة لمن يطلبها من الدول غير الأعضاء في المجلس بقصد سماع آرائها في الموضوع أو لمناقشة سبل العمل الممكنة معها. وسترحب بلدان الشمال الأوروبي بمثل هذه المناقشات التوجيهية. غير أننا نرى أن هذه المناقشات ينبغي ألا تجري فقط في بداية تناول المجلس للبيد. فالمناقشات التي تشترك فيها الدول غير الأعضاء في المجلس يمكن أيضا أن تخدم غرضا مفيدا في المراحل اللاحقة من مداورات المجلس.

ومع ذلك فإننا نشعر ببعض القلق لأنه في الإطار الرسمي لمجلس الأمن، يمكن أن تصبح مثل هذه المناقشات التوجيهية في النهاية مسألة رسمية. لذلك، من المهم أن يكون هناك حوار حقيقي، وليس مجرد تلاوة بيانات جاهزة. وإذا نفذ المقترح الفرنسي بهذه الطريقة فإنه يمكن أن يتيح لنا أداة مفيدة.

وتتطلع بلدان الشمال الأوروبي أيضا إلى إمكانية عقد المجلس جلسات علنية لتبادل الآراء بين أعضاء المجلس حول المسائل التي تساعد على اتباع هذا النهج.

وعندما تناقش المقترحات قيد النظر، يتعين علينا بالطبع أن نسلم بضرورة ضمان عدم زيادة عبء العمل المفروض على مجلس الأمن - بل وحتى على الدول غير

يتعلق بالدعوة لإجراء "المناقشات التوجيهية المفتوحة لجميع أعضاء المنظمة" (S/1994/1279 المرفق، الفقرة ٣) ونرى أن مثل هذه الاجتماعات ينبغي أن تعقد ليس فقط عندما يستعد المجلس لبدء النظر في مسألة هامة، بل أيضا قبل أن يتخذ إجراءات بشأن تلك المسألة. وبذلك يكون القرار معبرا على نحو أكثر ملاءمة عن إرادة مجموع الأعضاء.

إن النظام الداخلي لمجلس الأمن ما زال مؤقتا بعد مرور نصف قرن على اعتماده. وتعتمد أساليب عمل المجلس الحالية اعتمادا كبيرا على صيغة غير واضحة وردت في المادة الثامنة والأربعين من هذا النص الذي لا يزال مؤقتا. وأشار هنا إلى عبارة "ما لم يقرر المجلس غير ذلك". لقد أصبحت هذه الكلمات القليلة تشكل النظام الداخلي الحقيقي للمجلس. وينبغي أن يعاد النظر في ممارسة المشاورات المغلقة وغير الرسمية القائمة على أساس هذه الكلمات، وأن تحدد بشكل سليم عند الضرورة.

ونظرا للعدد المتعاظم من الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، فإن غياب آليات كفؤة للتشاور ولجوء المجلس إلى السرية في صنع قراراته يسببان قلقا كبيرا فيما بين مجموع الأعضاء.

وفي هذا السياق، أود أن أشير بصفة خاصة إلى حالتني فرض الجزاءات الاقتصادية وإعادة النظر فيها. وبما أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تمتثل للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، فإن عمليتي صنع القرارات وإعادة النظر فيها ينبغي أن تتسما بالشفافية التامة. وإذا ما أريد أن تكون نظم الجزاءات فعالة فلا بد من أن تحظى بالتعاون الكامل من الدول الأعضاء. ولا يمكن ضمان التنفيذ الناجح للجزاءات إلا من خلال توضيحات كبيرة تتحملها البلدان الأكثر تأثرا بها. لذلك، من الصعب أن نفهم لماذا يعاد النظر في نظم الجزاءات في مشاورات مغلقة وغير رسمية.

وفي هذه المرحلة، أود أن أطرح مقترحا محددا. إننا نطلب من المجلس أن ينظر في إمكانية إعادة النظر في نظم الجزاءات الحالية في اجتماعات علنية تجري فيها مناقشات علنية. وبنفس النبرة، تعرب تركيا عن رأيها المدروس بأن لجنة الجزاءات ينبغي أيضا أن تجري مداولاتها في اجتماعات علنية. ونعتقد

نجعل المجلس يتسم بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة والديمقراطية. ويقتضي ذلك بدوره إجراء إصلاح حقيقي يشمل إدخال تغييرات في تكوين المجلس وفي أساليب عمله وإجراءاته ليكون معبرا عن روح الديمقراطية التي أضفيت عليه. وأخذا لهذه الأفكار في الاعتبار، اشتركنا بنشاط في مداولات الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

وفي اجتماعات الجمعية العامة والفريق العامل مفتوح العضوية أعربنا مرارا وتكرارا عن آرائنا فيما يتعلق بالشفافية وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرارات في المجلس. وفي الجولة المقبلة من مداولات الفريق العامل مفتوح العضوية سنواصل الإسهاب في تفاصيل هذه القضية.

وفي ظل هذه الخلفية، نرحب بمبادرة فرنسا، المعروضة في الوثيقة S/1994/1279. ونؤيد فحواها الرئيسية. والواقع أن هناك رغبة مشتركة لدى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في أن يعقد المجلس المزيد من المناقشات والاجتماعات العلنية.

وبموجب المادة الخامسة والعشرين من الميثاق، تتعهد الدول الأعضاء بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ويجعل هذا من المجلس هيئة فريدة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتنبثق سلطة مجلس الأمن في اتخاذ القرارات من حقيقة أن المجلس طبقا للمادة الرابعة والعشرين من الميثاق يعمل نائبا عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولهذا السبب من الضروري أن تكون قرارات المجلس متفقة مع آراء مجموع الأعضاء.

وحقيقة أن قرارات المجلس ينبغي أن يكون لها أساس رضائي كاف تكمن أيضا في نص وروح الفقرة ٤ من المادة الأولى من الميثاق، التي تورد عبارة "تنسيق أعمال الأمم" كأحد مقاصد الأمم المتحدة. لذلك، ينبغي استنباط آلية عملية وذات مصداقية للحوار بين المجلس ومجموع أعضاء الأمم المتحدة. ومن شأن هذا أن يمكن مجموع الأعضاء من المشاركة في عملية صنع القرارات في المجلس حيثما وكلما دعت الضرورة لذلك.

وبهذا المعنى، نؤيد المقترح الوارد في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ في المفكرة المعروضة فيما

يعزز من إمكانيات الاتصال بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. وعلى الرغم من أن ذلك القرار لم يحتضن الاقتراحات الأساسية إلا بصورة محدودة، فإن وفد بلدي قدره، وسيتابع تنفيذه العملي على نحو وثيق جدا.

إننا نرحب اليوم بالمبادرة التي اتخذها وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الفرنسية، الواردة في المفكرة التي قدمها الممثل الدائم لفرنسا الى مجلس الأمن يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن نعتبرها، الى جانب المبادرات الأخرى ذات الصلة التي اتخذت الأسبوع الماضي، محاولة جادة لتكييف أساليب عمل مجلس الأمن مع المتطلبات الديمقراطية للمنظمة. ونحن نقدر المناقشة المفتوحة الجارية اليوم فيما يتعلق بإمكان إيجاد بنية للمناقشات في المستقبل. وبعبارات فلسفية، أعتقد أننا منخرطون اليوم في "مناقشة ذات أبعاد مستقبلية".

إن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، إن لم يكن الهدف الرئيسي، هو صون السلم والأمن الدوليين، واتخاذ إجراء جماعي فعال لهذا الغرض. ولقد أوكل واضعو الميثاق المسؤولية الرئيسية عن هذه المهمة الى مجلس الأمن بغية كفالة اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة.

من جهة أخرى، لم يكن قصد واضعي الميثاق بالتأكيد استبعاد أعضاء المنظمة كليا من توضيح مواقفهم المتعلقة بمسائل ذات أهمية سياسية أساسية، بينما يحملون على تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن. فالمادتان ٣١ و ٣٢ تنصان على عكس ذلك. فمن الحتمي إذن إيجاد توازن بين الحاجة الى صنع القرار بصورة سريعة وفعالة، والحاجة الى إعطاء جميع الدول الأعضاء المعنية الفرصة لأن تسمع صوتها في الوقت المناسب، الأمر الذي يكفل أخذ آرائها بعين الاعتبار من جانب مجلس الأمن عندما يجري وضع القرارات واتخاذها.

في هذا السياق، يستحق الاقتراح الفرنسي دراسة جادة. وبالمناطق الريكارتية، يبحث الاقتراح في المأزق الذي يرافق جميع المحاولات الرامية الى تحسين التفاعل بين المجلس والدول غير الأعضاء في المجلس.

إن المفكرة الفرنسية تقترح أن تكون:

اعتقادا راسخا بأن العلنية في أنشطة المجلس فيما يتعلق بالجزاءات من شأنها أن تجعل هذا النظام أكثر عدلا وإنصافا، وبالتالي من شأنها أن تعزز التأييد الدولي للجزاءات الاقتصادية المفروضة من جانب الأمم المتحدة.

من جهة أخرى، تبين الممارسة الحالية أن العديد من أعمال المجلس الكبرى قائم على المعلومات التي وفرتها الأمانة العامة شفويا خلال المشاورات غير الرسمية المغلقة. وبغية تمكين الأعضاء عموما من فهم دوافع المسألة قيد النظر على نحو أفضل، ينبغي تعميم هذه الإحاطة الإعلامية الشفوية بصورة خطية.

إن وجه الإلحاح الشديد في استعراض شفافية أساليب عمل مجلس الأمن وارد في ختام المفكرة الفرنسية. فهي تقول ما يلي:

"وبذلك يعزز وشائج الثقة التي يجب أن تجمعهم بأولئك الذين يتصرف باسمهم". (S/1994/1279، الفقرة ١٩)

وتقع على عاتق مجلس الأمن، الذي يعمل في الواقع بالنيابة عن الأعضاء عموما، المسؤولية الرئيسية عن المحافظة على ثقة الأعضاء به، والمحافظة على مساءلتهم له فيما يتعلق بعملية صنعه للقرار. ومن شأن ذلك أن يعزز، بلا شك، السلطة المعنوية للمجلس، ويسهم في فعاليته من حيث الدعم الحقيقي لتنفيذ قراراته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل النمسا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوشاربا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على الفعالية التي أظهرتموها في قيادتكم أعمال مجلس الأمن بوصفكم رئيسا له لشهر كانون الأول/ديسمبر.

لقد قرر مجلس الأمن، عن طريق البيان الرئاسي الذي أصدره يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أن

والتي نأمل في أن توفر بصورة خاصة فهما أفضل  
لكيفية إمكان تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل  
النمسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل اندونيسيا. أدعوه الى شغل  
مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن  
الانكليزية): أود، أولاً، اغتنام هذه الفرصة لأتقدم اليكم،  
سيدي، بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون  
الأول/ديسمبر.

وإنه لشرف وفخر عظيم أن أدلي بهذا البيان باسم  
بلدان حركة عدم الانحياز بشأن مسألة توليها حركة  
عدم الانحياز أهمية كبيرة، ونعني بها أساليب عمل  
مجلس الأمن وإجراءاته.

وقد دعت حركة عدم الانحياز مرارا الى إصلاح  
مجلس الأمن من ناحية تكوينه وأساليب عمله على  
السواء. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرة المقدمة من  
فرنسا، العضو الدائم في مجلس الأمن، التي تستجيب  
للمطالبة بتحقيق مزيد من الشفافية وإضفاء الطابع  
الديمقراطي وكذلك إتاحة مشاركة أكبر في عملية اتخاذ  
القرار في أعمال المجلس بالالتجاء الى المناقشات  
العننية، التي أهملت في الأعوام الأخيرة. والواقع، أن  
المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز المعقود في  
القاهرة دعا على وجه التحديد الى زيادة عدد كل من  
الجلسات الرسمية والعننية قبل اتخاذ القرارات، لإتاحة  
أوسع مشاركة للدول في أعمال المجلس. ونأمل أن يكون  
هذا بداية لإجراء حوار أنسب بين أعضاء المجلس  
وغير الأعضاء فيه. وبالضرورة، أصبحت هذه المناقشة  
حاليا جزءا من النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن  
بالمعنى الأوسع، والتي تبنتها حركة عدم الانحياز.

والاقتراح قيد النظر، وأعني به الاعتماد على  
المناقشة العننية في التوصل الى قرارات في مجلس  
الأمن، يتسم بالأهمية بصفة خاصة، لأن المجلس يعمل،  
طبقا للفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق  
باسم مجموع الدول الأعضاء وبذلك يصبح مسؤولا  
أمامها. وتتطلب روح الشفافية والحاجة الى التسيير

"المناقشات التوجيهية المفتوحة لجميع أعضاء  
المنظمة في الوقت الذي يستعد فيه المجلس  
للشروع في دراسة مسألة هامة". (A/1994/1279،  
الفقرة ٣ (أ)).

ونحن نرى أن العناصر الرئيسية لهذا الاقتراح الذي  
صاغ بعناية تتألف من "المناقشة" التي تتضمن تبادلا  
للآراء، وتنظيم المناقشات في بداية نظر المجلس في  
مسألة هامة.

لقد أعلن وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية  
الفرنسية، لدى مخاطبته الجمعية العامة في دورتها  
التاسعة والأربعين، أن فرنسا كانت تؤيد عقد المجلس  
جلسات رسمية للإصغاء الى الأعضاء في المنظمة  
والدخول في حوار معهم، دون التخلي عن صيغة  
المشاورات غير الرسمية. و "الدخول في حوار" تعني  
بوضوح التفاعل الذي يتطلب مسؤولية وضبطا للنفس  
من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس. وبغية كفالة  
إجراءات قابلة للتطبيق، يجب أن تقتصر المشاركة  
النشطة إذن على الوفود التي لديها اهتمام خاص  
بموضوع معين.

ويحدونا الأمل في أن تعتبر المناقشات المفتوحة  
تجربة مفيدة، لا عيبا إضافيا على المجلس في أداء  
مهامه. وفي الواقع، إن الاقتراح الوارد في الفقرة ٣ (أ)  
من المفكرة الفرنسية يمكن أن يسهم في قيام المجلس  
بصنع القرار على نحو أشد فعالية، ويمكن أن يسهم  
أيضا في زيادة الإرادة السياسية للحكومات على تنفيذ  
قرارات المجلس.

بالإضافة الى ذلك، إننا نعتبر الاقتراح الوارد في  
الفقرة ٣ (ب) عنصرا آخر يرمي الى تعزيز شفافية  
مجلس الأمن. ويجب أيضا إيجاد توازن صحيح بين  
تبادل الآراء العنني والمفاوضات الضرورية وراء  
الكواليس.

ختاما، أود أن أؤكد على أن المبادرة الفرنسية  
يجب أيضا أن تُعتبر، الى حد ما، نتيجة للاقتراحات  
والمناقشات في إطار الفريق العامل التابع للجمعية  
العامة المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس  
الأمن وزيادة هذه العضوية. ونحن ننتظر بشوق  
الجلسات المقبلة التي سيعقدها ذلك الفريق العامل

ويمثل الاقتراح الفرنسي، بالإضافة الى عدد من التدابير الأخرى المتخذة بالفعل، خطوة الى الأمام في عملية الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ولكن الجمعية العامة هي الهيئة المختصة التي ينبغي أن تعالج مسألة إصلاح المجلس برمتها بطريقة متكاملة. ولا يمكن للتدابير الجزئية، مهما كانت محمودة، أن تكون بديلا للإصلاح الذي بدأته الجمعية العامة. ويجري الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة مناقشات بشأن كامل رزمة المسائل ذات الصلة بالتمثيل المنصف في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وقدم ذلك الفريق بالفعل تقريرا يفيد بوجود تقارب في الآراء، كما يفيد بوجود توسيع عضوية المجلس مع مناقشة نطاق وطابع هذا التوسيع مرة أخرى. وفيما يتعلق بأساليب العمل وإجراءاته، اعترف الفريق العامل بأن اتخاذ تدابير جديدة أمر ضروري لتعزيز الشفافية وإظهار الطموحات الديمقراطية للأغلبية الساحقة للدول الأعضاء.

وتعكف حركة عدم الانحياز حاليا على وضع مقترحات من شأنها أن تؤدي الى إقامة علاقة بناءة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن بينها أن يكون التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن للجمعية العامة متضمنا قدرا أكبر من المعلومات والتحليلات وضرورة تقديم تقارير خاصة الى الجمعية العامة، حسبما يتوقع الميثاق، بشأن المسائل ذات الأهمية السياسية الحاسمة. وسيتيح هذا للجمعية العامة بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة للأمم المتحدة، بالنظر في المسائل الواردة في التقرير وتقديم التوصيات الضرورية الى المجلس.

وبالمثل، ينبغي جعل الأحكام الواردة في المادة الثانية عشرة من الميثاق ذات طابع أكثر تحررا. وفي هذا الخصوص، فإن سلطة وموثوقية المجلس ستستفيد بوضوح من التأكد من وجود توافق عريض للآراء بين مجموع أعضاء الأمم المتحدة، ممثلا في الجمعية العامة، حول نهج معين للعمل مقترح من مجلس الأمن.

ومن ناحية أخرى، يلزم وضع نظام مؤسسي لممارسة إجراء مشاورات بين رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة أو ممثليهما، مما يتيح تدفقا أكثر فعالية للمعلومات بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين. وبالإضافة الى ذلك، يمكن لرئيس المجلس إحاطة الجمعية العامة علما بشأن المسائل ذات الطابع

الديمقراطي، ليس فقط عقد جلسات علنية للمجلس أو إقامة توازن صحيح بين متطلبات العلانية والكفاءة وإنما أيضا إجراء مشاورات فعالة مع جميع أعضاء الأمم المتحدة قبل اتخاذ القرارات الملزمة لهم جميعا. وينبغي أن يعزى اتخاذ القرار الى عملية تسيير المجلس في مجموعها كما يجب أن تصبح المشاورات ممارسة معتادة. وقد تحتاج الطريقة الصحيحة لهذه المشاورات الى مرونة حتى لا تعاق على أي نحو قدرة المجلس على اتخاذ قراراته بسرعة إذا ما اقتضت الظروف ذلك. وتعني المناقشة التوجيهية المقترحة من فرنسا والتي تتيح مشاركة واسعة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة للإعراب عن آرائها بشأن موضوع ما وكذلك مناقشة سبل العمل المحتملة، إن ترابط الصالح المشترك لأعضاء المنظمة ككل سيكون ممكنا. ومع ذلك، يجيء الاقتراح تاليا لعدد من التدابير التي اتخذها مجلس الأمن بناء على مبادرة من أعضائه. وقد أسهم، حقا، بيان جدول أعمال المشاورات غير الرسمية في "اليومية" وتعميم قائمة بأعمال المجلس الشهرية المتوقعة والإحاطات الإعلامية التي يقوم بها الرئيس لصالح مجموع الدول الأعضاء والجهود المبذولة للتشاور بين أعضاء المجلس والبلدان التي تسهم بقوات والأمانة العامة، في زيادة مشاركة مجموع الأعضاء في أعمال المجلس. وتماشى تلك التدابير مع طموحات الدول الأعضاء بما في ذلك بلدان عدم الانحياز. وعلى الرغم من ذلك، نقترح إضفاء طابع مؤسسي على هذه التدابير وألا تترك لأهواء وتفضيلات الأفراد. وتود بلدان عدم الانحياز أيضا التأكيد على ضرورة تنفيذ المادة الخمسين من الميثاق. ومن الضروري في هذا الخصوص إعطاء المشاورات المتوخاة في تلك المادة وضعاً مؤسسيا، وكذلك اتخاذ تدابير فعالة لتمكين غير الأعضاء الذين يتمتعون بحق التشاور، من القيام بالتشاور مع مجلس الأمن فيما يتعلق بإيجاد حل لتلك المشاكل.

وبالإضافة الى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن، كما دعا البيان الصادر عن المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز في القاهرة، أن يتخذ تدابير ملائمة لإتاحة مشاركة المهتمين من غير الأعضاء في أية آلية، مثل الهيئات الفرعية المخصصة التي قد ينشئها المجلس لمساعدته في معالجة مسائل محددة قيد نظره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي ممثل كندا. وادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كارسفارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بداية، سيدي، أن اهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، التي ترأست المجلس خلال الشهر الماضي واتخذت مرة أخرى خطوات لزيادة شفافية أعمال المجلس.

ترحب حكومة بلادي بمبادرة فرنسا التي تستهدف تشجيع مجلس الأمن على الاستفادة على نحو أكبر من المناقشة العلنية في عملية صنع قراراته. ونود أن نعرب عن دعمنا للإجراءات المقترحة في المذكرة الشفوية التي قدمتها فرنسا. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح. وهذه المبادرة تنسجم انسجاما تاما مع إطار الإصلاحات العديدة التي أدخلها مجلس الأمن مؤخرا على طرائق عمله، من حيث الشفافية وزيادة المشاورات مع الدول غير الأعضاء في المجلس. علاوة على ذلك، إن البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، والذي تم تنفيذه سريعا، دلل على أنه مفيد للغاية.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أقر وفد بلادي على الدوام بضرورة إجراء المشاورات غير الرسمية لضمان اتخاذ إجراءات فورية وفعالة من جانب مجلس الأمن. وهذا الشرط ما زال قائما. إلا أننا نتشاطر وجهة النظر التي أعربت عنها فرنسا والعديد من البلدان الأخرى بأن هناك القليل من المبررات في الغالب لعدم إذاعة مواقف الدول الأعضاء في المجلس بصورة علنية بشأن مسألة معينة. فالدول الأعضاء سوف تقدم دعما أكثر فعالية لقرارات المجلس إذا كانت على علم أفضل بالأسباب المؤدية إلى اتخاذ هذه القرارات. إن السرية التي لا ضرورة لها يمكن، عبر الزمن، أن تعرض لخطر التآكل دعم مجموع الأعضاء لإجراءات المجلس.

نود أيضا أن نرحب بإتاحة فرصة أكبر للدول الأعضاء المعنية لأن تدلي ببياناتها أمام المجلس بشأن

السياسي العاجل، سواء بالتزامن مع تقرير خاص يرفعه المجلس إلى الجمعية أو كبديل عنه.

وستظل المشكلة المتعلقة بالقرارات المتخذة أثناء المشاورات الجامعة غير الرسمية قائمة، حتى إذا ما تم إقرار هذه المبادرة الفرنسية الهامة. ومن ثم، يمكن اتخاذ عدد من التدابير لحل هذه المشكلة، ومثالها، توفر إحاطات إعلامية منظمة وذات طابع مؤسسي من قبل رئيس مجلس الأمن أو ممثله (أو ممثله). بشأن نتائج المشاورات غير الرسمية ونشر الأجزاء الهامة للمحتويات الرئيسية لتلك المشاورات. والإحاطات الإعلامية التي تجرى حاليا من حين لآخر، حتى لو كانت تشكل خطوة للأمام، هي بوجه عام سطحية وتوفر القليل من المعلومات أو تخلو منها، بخلاف تلك التي تظهر في الوثائق الرسمية للمجلس. وستقدم هذه المقترحات إلى الفريق العامل للنظر فيها.

وفي حين نرحب بالجهود الفرنسية وغيرها من الجهود، التي تمضي في الطريق الصحيح، أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن أمل حركة عدم الانحياز في أن تحظى مقترحاتها الإصلاحية البعيدة المدى بنظر مجموع أعضاء الأمم المتحدة فيها ضمن أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

أود إحاطة المجلس علما بأني تلقيت توا رسالة من ممثل البوسنة والهرسك يرجو فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعترز، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك طبقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، فقد تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، اتخذ السيد عمر شاكربيه (البوسنة والهرسك) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.



لقد خبر وفد بلادي مباشرة الإحساس المطلق بالإحباط الذي يصاحب الممارسة السرية لمجلس الأمن لدى مناقشة قضية كانت بلادي طرفا مباشرا فيها. وعلى خلاف الرأي الذي يحاول أن يبرر سرية مجلس الأمن تحت قناع الفعالية، فإن خبرتنا الذاتية، التي أصبحت معلومة للجميع، لا تشير إلا إلى النفعية والاعتبارات السياسية التي تحرك حفنة من أعضاء المجلس. وندى أن السرية تولد الشك وتعمل على تآكل ثقة مجموع الأعضاء - يتعين على مجلس الأمن تحاشي اتباع هذين المسارين إذا كان يسعى للدفاع عن سلطته والابتعاد عن الممارسات المستبدة.

لقد جرى تقديم اقتراحات مختلفة لإصلاح ممارسات مجلس الأمن. والإصلاحات التي نفذت حتى الآن - مثل الإعلان عن الاجتماعات غير الرسمية في "اليومية" أو بعض جلسات الإحاطة الإعلامية التي ينظمها رئيس مجلس الأمن أو ممثله/ممثلته، وتم كل هذا خصوصا حتى الآن - ليست سوى محاولة تجميلية.

اقترح الوفد الفرنسي صيغتين لإقامة توازن أفضل بين الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية، أولا، يقترح عقد اجتماعات رسمية للمجلس عندمات يسعى المجلس لبدء دراسته لمسألة مهمة، وذلك لإتاحة المجال للدول الأعضاء في المنظمة للاشتراك فيما يطلق عليه المداولات التوجيهية. والصيغة الثانية، إذا فهمناها على النحو الصحيح، تستند إلى مسألة دستورية: وهي المادة التي تقضي بعقد الاجتماعات بصورة علنية وأن تكون الاجتماعات غير الرسمية حالات استثنائية تتطلب مبررا قويا. وبطبيعة الحال، إن الفقرة ١٦ من الوثيقة الفرنسية (S/1994/1279) تعرف هذا المبدأ بشكل ضيق. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، التي تنص على أن:

"تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك.

نرجو ألا تعتبر هذه الاقتراحات غاية في حد ذاتها. فإلى جانب الاقتراحات التي يجب أن نطورها ونجعلها قابلة للتنفيذ هناك اقتراحات أخرى ينبغي أن ننظر فيها في نفس الوقت، إذا كنا نبغي علاج المشكلة، وفيما يلي بعض الأفكار التي يمكن أن ينظر

المسائل التي تهمها، خصوصا في بداية بحث هذه القضايا. ونأمل أن يدار هذا دون أن يثقل على نحو مفرط على جدول أعمال المجلس الحافل فعلا. وهناك دوما، بطبيعة الحال، خطر أن يواجه المجلس قائمة لا نهاية لها بالمتكلمين في كل مرة يجري فيها نقاش علني. ونحن على ثقة، مع ذلك، بأن الدول الأعضاء سوف تحدد نفسها بالكلام عن القضايا ذات الاهتمام المباشر لها وأن ممارسة الدول التي تتكلم بالنيابة عن الدول الأخرى ستشهد مزيدا من التطور.

ونعتقد بقوة أن تنفيذ الاقتراح الفرنسي سيترك أثرا هاما وإيجابيا. وقدرة الدول الأعضاء على تعزيز آرائها وعلى تحليل الأسباب الكامنة وراء قرارات المجلس ستعزز مصداقية هذه القرارات. والمزيد من الإجراءات العلنية سيزيد أيضا من تفهم الجمهور العام لجزء حيوي من أعمال منظمتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا سيدي، أن اهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر.

يسر وفد بلادي أن يشير إلى الاقتراح الذي قدمه ممثل فرنسا والذي يرمي إلى زيادة دور جميع أعضاء المنظمة في عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن. وهذه بداية تلقى الترحيب لإعادة النظر بشرعية وحكمة ممارسة أنشأها مجلس الأمن لأن يعتمد على السرية بالقدر الذي يسمح له به. وهذه السرية لم تكن تستهدف العضوية العامة فقط ولكن أيضا الأطراف المعنية مباشرة بمسألة كان المجلس يناقشها وراء الأبواب المغلقة. ولو افترضنا جدلا أن السرية ضرورية أحيانا لأغراض عملية، فإن وفد بلادي يصعب عليه أن يرى أي مسوغ معقول لها.

وقته لمداورات تتعلق بقضايا متصلة بهذا المجال، كما اتخذ قرارات عديدة بشأنها. وعلى وجه الخصوص، فإن عمليات حفظ السلم العديدة التي أنشأها في الأعوام الأخيرة هي الدليل الحي على الأهمية المركزية التي يعلقها المجلس على ميدان السلم والأمن. ويعتقد وفدي أن التركيز الجديد على دور مجلس الأمن هو في حد ذاته تطور نرحب به، من حيث أنه يعبر عن الواقع العالمي الجديد الذي ينبغي أن تمثل فيه الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن التابع لها، الجهاز المركزي المسؤول عن صون النظام الدولي.

إلا أنه مع تعاضد دور المجلس أصبحت الحاجة إلى إصلاح تشكيله وتحسين أساليب عمله وإجراءاته متزايدة الأهمية. وفي هذا السياق، تلاحظ اليابان باهتمام بالغ المناقشات المكثفة التي تجرى في عدد من المحافل بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. واليابان نفسها تشارك بنشاط في هذه المناقشات.

وفيما يتعلق بأساليب العمل والإجراءات، ما فتئت اليابان تتعاون مع البلدان التي تماثلها في التفكير في وضع عدد من الاقتراحات بغية تعزيز شفافية المجلس والنهوض بحوار بين المجلس والدول غير الأعضاء فيه، وبين المجلس والجمعية العامة.

من هذا المنظور، تلاحظ اليابان مع التقدير أن عدد من الخطوات الهامة قد اتخذت في الآونة الأخيرة لتحسين أداء مجلس الأمن وشفافيته. ففي العام الماضي، على سبيل المثال، قرر المجلس أن يتيح لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنبؤا مؤقتا لبرنامج عمله الشهري. وقد أيدت اليابان هذا القرار بقوة بوصفها عضوا في المجلس آنذاك. وقرر المجلس أيضا أن يدرج جدول أعمال كل اجتماع غير رسمي في يومية الأمم المتحدة، وأن يتيح للدول غير الأعضاء في المجلس نصوص مشاريع القرارات بشكلها المؤقت. وفضلا عن ذلك، اتخذ الرئيس مؤخرا خطوات لعقد جلسات إعلامية بصفة دورية للدول غير الأعضاء في المجلس لإعطائها خلاصة ما يجري في الاجتماعات غير الرسمية. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلم قرر المجلس أيضا عقد اجتماعات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، بغية إنشاء آلية تشاور بين الجهات الثلاث. واليابان تقدر تقديرا عاليا هذه المحاولات باعتبارها جهدا للمساعدة على

فيها مجلس الأمن: أولا، ينبغي للمجلس أن يعقد جلسات رسمية علنية، اللهم إلا إذا استجدت ظروف استثنائية تبرر الاجتماعات غير الرسمية؛ ثانيا، ينبغي أن يفكر المجلس في دعوة الأطراف في نزاع ما لحضور المشاورات غير الرسمية الجامعة المتعلقة بالمسألة، وهو ما نوقش في مجلس الأمن؛ ثالثا، على المجلس أن يعمم على العضوية العامة الملخص الكتابي للمحتويات الرئيسية للمشاورات غير الرسمية؛ رابعا، على مجلس الأمن أن ينظر في تنظيم اجتماعات إعلامية دورية منظمة وموضوعية لعامة الأعضاء بشأن نتائج المشاورات غير الرسمية؛ خامسا، يمكن إنشاء آلية فعالة لإبلاغ الدول غير الأعضاء في المجلس بحالة طارئة أو جلسة يعقدها المجلس في عطلة نهاية الأسبوع.

أما إذا اعتمد المجلس نهجا مقيدا تجاه المسألة الهامة المتعلقة بالشفافية، واقتصر على مجرد النظر في اقتراحات فرنسا التي نرحب بها، ثم نقول إن مجلس الأمن "دخل مرحلة النضج"، فهذا سيكون إطراء في غير محله - ولعل الأخرى أن نقول إنه "بدأ مرحلة المراهقة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل اليابان، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أزجي إليكم تهنئي على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أتوجه بتهنئي إلى السفارة البرايت التي أدارت أعمال مجلس الأمن بكل كفاءة بصفتها رئيسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ترحب اليابان بمبادرة المجلس بعقد هذه الجلسة لمناقشة أساليب عمل وإجراءات مجلس الأمن.

بانتهاج الحرب الباردة، طرأت زيادة جذرية على دور مجلس الأمن ومسؤوليته في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وأصبح المجلس يكرس قدرا هائلا من

إنجازتها وهي في رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

يرحب الوفد البولندي باستعداد مجلس الأمن لإبقاء مسألة شفافية عمله قيد النظر. وبالاتفاق الأخير على إطار المشاورات بشأن عمليات حفظ السلام، تمثل مناقشة اليوم رد فعل آخر على الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته.

من المهم أن المجلس ذاته ما برح يبحث بنشاط عن السبل التي تسمح للدول غير الأعضاء فيه باشتراك أكبر في عملية صنع القرارات. وحيث أننا في بداية هذا الطريق فإن هذا النهج يبعث على التشجيع. كما أنه سيعزز مناخا مؤتيا للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة العضوية، الذي يوشك على استئناف عمله.

يؤيد الوفد البولندي تأييدا تاما مبادرة وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية، السيد ألان جوبيه، لزيادة دور مجموع أعضاء الأمم المتحدة في مناقشات مجلس الأمن. ففي عالم اليوم الذي يزداد تعقيدا باطراد، قد يجد المجلس من الصعب التكيف مع أعماله دون اللجوء، إذا دعت الحاجة، إلى خبرات البلدان الأخرى وآرائها.

وإن "المناقشة التوجيهية"، التي اقترحتها الوفد الفرنسي، يبدو أنها في آن معا محفل سليم لدول غير الأعضاء لتدلي بدلوها وأداة لتزويد أعضاء المجلس بالمعلومات التي يحتاجون إليها. ومن شأنها أن تتيح أيضا لجميع المشاركين في المشاركة فهما أفضل للمواقف والقيود التي يتعين عليهم التعامل معها. ونرى أن "المناقشة التوجيهية" ينبغي أن تكون شارعا باتجاهين، ذات أهمية مماثلة بالنسبة لأعضاء المجلس وبقية أعضاء الأمم المتحدة على حد سواء.

والفكرة الثانية التي طرحها الوفد الفرنسي أيضا تستخلص استنتاجات صحيحة مما كانت الدول الأعضاء تذكره طيلة فترة لا بأس بها من الوقت. ونرحب، بإمكانية استبدال بعض الجلسات غير الرسمية بمناقشات علنية لمجلس الأمن. وقد تكون الخطوة

تيسير تدفق ذي اتجاهين للمعلومات بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس.

انطلاقا من هذه الروح يرحب بلدي بمبادرة فرنسا من أجل زيادة عدد الجلسات الرسمية بشأن قضايا معينة، بغية تعزيز الشفافية في أعمال المجلس، وتسهيل التفاعل بين المجلس والدول الأعضاء قاطبة. ورأي اليابان الراسخ هو أن المشاورات غير الرسمية لها أهمية بالغة - بل أقول إنها أساسية - إذا كان للمجلس أن يعمل بكفاءة كهيئة تشاور وتفاوض حقيقية قادرة على التوصل إلى قرار يمكن أن يكون فعالا حقا في التصدي لأية حالة متأزمة. ومع ذلك، لا يجوز في الوقت ذاته اعتبار جلسات مجلس الأمن الرسمية مجرد محفل روتيني لختم قرار سبق وضعه بشكل غير رسمي. إن شفافية مجلس الأمن في أعين الجماهير بوصفه جهازا تنفيذيا للمجتمع الدولي، يتخذ قرارات صائبة بتصميم وفعالية وحكمة، أمر حيوي لكفالة شرعية المجلس ومصداقيته.

وفي رأي اليابان أن تحسين أساليب عمل وأداء مجلس الأمن إلى جانب إصلاح عضويته، ينبغي أن يشكلا الأساس لإصلاح شامل يرمي إلى تعزيز شرعية ومصداقية هذا الجهاز الحيوي من أجهزة الأمم المتحدة. واليابان يحدوها وطيد الأمل في أن يتابع بنشاط أعضاء مجلس الأمن والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن النظر في أساليب عمل مجلس الأمن وأدائه، مع أخذ الاقتراح الفرنسي في الحسبان. وإنني لعلى ثقة من أن تحقيق هذا التحسين في الوقت المناسب سيسهم إلى حد بعيد في تعزيز فعالية مجلس الأمن والمنظمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى.

المتكلم التالي ممثل بولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بياني الموجز بتهنئتك، سيدي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكرنا واحترامنا لسليفتكم، السفيرة مادلين ألبرايت، على

شأن الآخرين الذين تكلموا قبلنا، نعتزف تماما بأنه لا بد من القيام بالمزيد لمعالجة الإصلاحات اللازمة.

في السنوات الأخيرة كان هناك إعراب عن انشغال متزايد إزاء الحاجة إلى تحسين أساليب عمل المجلس وممارساته. وقد تجسد هذا الانشغال في المطالبات المستمرة بتحسين وسائل الاتصال والتشاور بين المجلس ومجموع أعضاء الأمم المتحدة.

وقد سرنا أن نرى أن هناك حالات استمع فيها مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء واستجاب لمطالباتها بالتغيير. وإجراء عقد جلسات للبلدان المساهمة بالقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة آخر مثال إيجابي على هذا، ولقد رحبنا به في بيان أدلينا به في المجلس.

إن أهمية الجلسات العلنية للمجلس قد اعترف بها منذ وقت طويل بموجب النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ومع العدد الذي لم يسبق له مثيل من الحالات المعقدة التي يطالب المجلس بالاستجابة لها، والتواتر المتزايد لمداولاته، نجد أنفسنا الآن في وقت تكتسب فيه هذه الإجراءات قيمة كبرى.

إننا نرى من الأهمية أن تنظم الجلسات العلنية بحيث توفر أساساً حقيقياً للتبادل ذي الاتجاهين بين المجلس والدول الأعضاء. ونظر المجلس في وجهات نظر الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تتأثر أكثر من غيرها بحالة من الحالات، شرط لازم لمداولات المجلس.

لا ينبغي أن تستخدم الجلسات العلنية باعتبارها إجراء يتسم بعدم الإفادة وبالركود وبالشكلية وبخلوه من المناقشة الحقيقية. ولا نعتبر الجلسات العلنية مجرد مناسبة أخرى لتوصيل بيانات جاهزة من جانب الدول الأعضاء أو أعضاء المجلس. إن روح الميثاق والنظام الداخلي المؤقت يتوخيان المناقشة الحقيقية وتدققا باتجاهين، لا للآراء فحسب ولكن للتحليل، ولا سيما فيما يتصل بالدول الأكثر تأثراً بالقرارات التي يتخذها المجلس. وبهذه الروح سيكون هناك حاجة إلى قدر أكبر من المشاركة في مناقشات وقرارات المجلس من جانب هذه الدول، سواء أكانت الدول المساهمة بالقوات أو دول منطقة الصراع أو غيرها من الدول.

التالية أخذ المجلس بآراء مجموع أعضاء الأمم المتحدة في هذه المرحلة.

إننا نضمهم تماما ونتشاطر تطلعات أعضاء المجتمع الدولي إلى المشاركة التامة في أنشطة الأمم المتحدة. وما برح الوفد البولندي يؤيد المبادرات الرامية إلى وضع وتنفيذ تغييرات ذات صلة بالموضوع في المنظمة. ولهذا نكرر تأييدنا للمقترحات الفرنسية كما ترد في الوثيقة S/1994/1279 ونؤكد على استعداد الوفد البولندي للمشاركة في مناقشات إضافية بشأن مسألة شفافية أعمال مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تقلدكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر.

ترحب استراليا بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن والمبادرة التي اتخذها الممثل الدائم لفرنسا بتقديم المقترحات بعقد جلسات علنية.

إن عقد هذه الجلسة في حد ذاته دليل على أن الجلسات العلنية للمجلس، التي يمكن أن تسهم فيها الدول الأعضاء في هذه المنظمة بآرائها، يمكن وينبغي أن تعقد بغية مناقشة المجلس والدول الأعضاء لمسائل تهمنا جميعاً وللتفكير فيها، ولا سيما المسائل المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين.

إننا نؤيد أهداف الاقتراح الوارد في الرسالة المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا (S/1994/1279). ونرحب بالتسليم الوارد في تلك الرسالة بأن زيادة اعتماد المجلس على المناقشة العامة ستعزز عملية صنع القرارات في المجلس في صياغة الاستجابات فيما يتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين. وعقد جلسات علنية للمجلس خطوة في الاتجاه الصحيح تحقيقاً لهذا الغرض، بالرغم من أننا، شأننا في ذلك

قدرة وقائية تسترعي انتباه المجلس إلى الأزمات والتهديدات العالمية، العسكرية وغير العسكرية، الناشئة.

وجهود مجلس الأمن وبصفة خاصة جهود حكومة فرنسا، في اتخاذ هذه المبادرة جديرة بتقديرنا. إن هذه المناقشة قيّمة ونرى أنها قد بدأت تسهم إسهاما كبيرا في زيادة فعالية المنظمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل استراليا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل البوسنة والهرسك. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس للإدلاء ببيانه.

السيد عمر شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن مشاطرة وفدي التهاني التي قدمت لكم، سيدي الرئيس. ونحن نرى بكل تأكيد أنكم جديرون بها كل الجدارة.

إن مسألة أساليب عمل وإجراءات مجلس الأمن قد ألحقت الضرر، ولا تزال تلحق الضرر المباشر، بالحالة في جمهورية البوسنة والهرسك. لقد أنقذ مجلس الأمن الكثير من الوقت والطاقة، بشأن الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، وهو أمر يقر وفدي بالجميل له. وبالتالي شهد وفدي مشهدا مباشرا لأوجه نقص المجلس فيما يتعلق بأساليب عمله. من وجهة نظرنا، أن أبرز أوجه النقص هذه تكمن في الشفافية، أو بالأحرى الافتقار إليها، في المداولات وفي الأسلوب الذي يتبعه المجلس لكي يظل ملما بالمعلومات.

إن الشفافية صفة يمكن بها لمجلس الأمن أن يجعل مجموع الأعضاء على دراية بما يجري، ويمكن بها للمجلس أن يفي بأحد أهداف الميثاق وأقصد "تنسيق أعمال الأمم". وإن الافتقار إلى آليات رسمية لتسهيل الشفافية يعني أن الشفافية ينبغي أن تجري على صعيد غير رسمي وطوعي عمليا. وهذه الشفافية ليست حاضرة بما يكفي، وقرارات المجلس لم تنتفع الانتفاع الكامل من آراء وخبرة الدول الأعضاء المعنية من غير الأعضاء في المجلس. وإن غياب هذا المدخل من خارج المجلس ليس من شأنه سوى تقويض عمل المجلس وترك انطباع بأن المجلس لم يعد أداة يمكن لمجموع الأعضاء عن طريقها التعبير عن أنفسهم، بل

وفي هذا السياق، من المهم أن نتذكر أن مجلس الأمن، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يتصرف باسم الدول الأعضاء. فمن المعقول إذن أن يستجيب المجلس لآراء الدول الأعضاء. إن المادة ٢٤ تتضمن تدفق المعلومات في الاتجاهين. وينبغي تدفق مزيد من المعلومات من المجلس إلى مجموع الأعضاء عن جميع جوانب عمله. ولكن يجب أن يكون هناك أيضا تدفق إلى المجلس من كل المجتمع الذي يخدمه. إن دوره بوصفه هيئة تمثيلية فعالة لا يقبل بما هو أقل من ذلك.

وبناء على ذلك، بينما نرحب بهذه المبادرة باعتبارها إسهاما هاما في تحسين أساليب عمل المجلس، نؤكد على الأهمية التي نوليها لاستمرار تناول هذه المسألة على أساس متواصل. فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى الجلسات العلنية المحددة في الاقتراح الفرنسي، قد نحتاج إلى استكشاف وسائل أخرى أكثر مرونة لكفالة المناقشة ومستوى المشاركة للدول الأعضاء وخاصة المتأثرة بالحالة قيد نظر المجلس، على النحو المتوخى في المادة ٣١ من الميثاق. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يكون عقد أنواع الجلسات العلنية المذكورة في الاقتراح الفرنسي بديلا للتحسينات المستمرة في المشاورات التي هي ضرورية بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات.

إن الدعوات إلى زيادة الشفافية دليل على مشكلة أعمق ألا وهي الحاجة إلى كفالة أن يحظى المجلس بالثقة الكاملة أو، كما شرح الممثل الدائم لفرنسا، الثقة الكاملة للأعضاء الذين يمثلهم. وهذا الشاغل الأعمق لا يمكن تناوله بشكل مرض بمجرد زيادة عدد جلسات الاستماع العلنية. إن هذا الشاغل يمكن معالجته عن طريق ضمان أن يكون توسيع المجلس وتشكيله في المستقبل معبرين عن عملية صنع قرار تمثل حقا وجهات نظر واهتمامات الدول الأعضاء.

لذلك نحن نعلق أهمية على مواصلة النظر في إصلاحات أخرى للمجلس وللمنظمة بغية كفالة أن يكون المجلس مستجيبا وليس رادا على أفعال الآخرين، وأن يطور ثقافة ومنهجا لتحديد الحالات التي يحتمل أن تهدد السلم والأمن الدوليين وللأستجابة لها قبل نشوب حرب أو حدوث إبادة للأجناس أو تدمير جماعي - وباختصار وسيلة يمكن بها لهذه المنظمة أن تطور

البيان الرئاسي المعتمد يوم الثلاثاء الماضي استطاع أن يذكر على وجه التحديد أن الاعتداء على قوات حفظ السلم البنغلاديشية كان متعمدا، لكنه لم يستطع أن يذكر على وجه التحديد المسؤول عن الاعتداء. ونعتقد أن الحماسة التي ينطوي عليها الأمر هنا غنية عن البيان.

مثال آخر يشهد على ذلك هو بيهاتش. وأود باختصار أن أقتبس من برقية لوكالة أسوشيتد بريس مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر:

"كرر الناطق الرسمي باسم الأمم المتحدة التأكيدات بأن المتمردين الصرب يحترمون منطقة بيهاتش، التي تبلغ مساحتها ستة أميال طولا وخمسة أميال عرضا تقريبا. غير أنه ذكر على سبيل الاستطراد أن مركز مراقبة الأمم المتحدة تعين التخلي عنه بسبب نيران القصف. بعد ذلك اكتشف المراسلون المطلعون على خرائط الأمم المتحدة أن المركز كان داخل المنطقة الآمنة".

هذه بالتأكيد حالة إخفاء متعمد للمعلومات توجي بوجود اهتمامات مستقلة لا علاقة لها بالمصالح التي يجب السعي إليها وفقا للميثاق. إننا لا نعرف حتى الآن أين اتخذ هذا القرار. وإذا ما قرر المجلس أن يواصل الاعتماد على المعلومات المقدمة من الأمانة العامة فقط فإن الأمانة العامة يجب أن تحاسب وفقا لأعلى معايير الحقيقة، ويجب اتخاذ الإجراءات الواجبة بحق المسؤولين عن حرمان مجلس الأمن، والواقع، مجموع أعضاء الأمم المتحدة بأسرهم من الحقيقة. وأي إجراء أقل من ذلك إهانة لكل الدول الأعضاء التي تعتمد على نزاهة المنظمة في رفاها وحمايتها. وهذا الإخفاء المتعمد في حالتنا استخدم كأداة في سعينا إلى تحقيق العدالة. وفي حين يمكن للكثيرين مناقشة ما إذا كان مفهوم العدالة ينبغي أن يمارس بشكل مطلق، أعتقد أننا يمكننا أن نتفق جميعا على أن العدالة لا ينبغي أن تكون على حساب الحقيقة.

وفي الوقت ذاته، ندرك أننا ليس لدينا من نعمتد عليه سوى مجلس الأمن، وسنواصل العمل مع الأعضاء الحاليين والآتئين في هذا الخصوص. وسنواصل تزويد الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس بخبرتنا، وخاصة فيما يتصل بالشفافية وتوفير المعلومات. ونتطلع إلى أن يتناول المجلس هذه المسائل وأوجه

أصبح بدلا من ذلك أداة تقودها قلة مختارة. ولا يسع المجلس أن يترك هذا الانطباع إذا أراد الوفاء بهدف "تنسيق أعمال الأمم" والوفاء أيضا بالمبدأ الأساسي للمساواة بين الأمم.

ومن الأمثلة التي تنطبق على ذلك قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) المتخذ مؤخرا، بتخفيف الجزاءات على صربيا والجبل الأسود. ففي أواخر هذا الصيف، ترددت إشاعات بين عدد من الدول الأعضاء غير الأعضاء في المجلس بأن هذا القرار قد تمت صياغته. ثم ترددت إشاعة بأنه قد صيغ قرار على العكس من هذا القرار تماما. واستمرت الإشاعات وزادت، ودارت دورانا سريعا حول نوع القرار الذي صيغ في الواقع. وهذه الحالة دامت بضعة أسابيع دون أن يكون لدى الدول غير الأعضاء في المجلس أي فكرة عما يحدث فعلا. والمندوبون الذين يتابعون الحالة في يوغوسلافيا السابقة آل بهم الحال إلى مناقلة الشائعات من الصحفيين الذين يراقبون آخر تحركات الشخصيات الشهيرة المفضلة لديهم. ومضت أسابيع عديدة قبل أن تعمم مشاريع قرارات أولية، ولا يزال هناك شك في ما إذا كان القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) يعبر عن آراء مجموع الأعضاء.

وكيف من المفترض أن يكون رد فعل الدولة العضو الأكثر تأثرا مباشرة بهذه المداولات؟ ومرارا وتكرارا، تعين على وفدي ووفود أخرى أن تنتظر لكي ترى كيف سيعامل مجلس الأمن مئات الألوف من المدنيين في بلداننا. إن الحالة هنا شبيهة بحالة الزوجة التي يقال إن زوجها قد أخذه المجرمون رهينة ولا علم لها بالكيفية التي تعتم بها الشرطة إنقاذ زوجها. لذلك فإننا نرحب بكل حماس بالمبادرات الرامية إلى عقد مناقشات مفتوحة لجميع أعضاء هذه المنظمة، لكن من المهم أن يسمح للدول الأعضاء المعنية بالإدلاء بدلوها ليس باعتبار ذلك رأيا مستدركا بعد المداولات، لكن باعتبار ذلك موردا قيما ينبغي الاستفادة منه في بداية المداولات.

إن مجلس الأمن يبني قراراته على المعلومات التي تقدمها له الأمانة العامة فقط. وفي بعض الأحيان تصل هذه المعلومات متأخرة، وفي أحيان أخرى تكون هذه المعلومات متنازرة أو حتى مطموسة. ومرة أخرى إن قضية البوسنة والهرسك تعتبر مثلا على ذلك. إن

لتحسين تدفق المعلومات وتبادل الأفكار بين أعضاء المجلس والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، أن يطلب زيادة اللجوء الى عقد اجتماعات مفتوحة، ولا سيما في المرحلة الأولى من نظره في موضوع ما. وسيحدد المجلس على أساس كل حالة على حدة، متى تعقد اجتماعات علنية من هذا النوع. وسيواصل الفريق العامل المعني بالوثائق والاجراءات التابع لمجلس الأمن بحث هذه المسألة في ضوء ما أعرب عنه من آراء وسيقدم تقريراً عن ذلك دون إبطاء.

وسيواصل مجلس الأمن النظر في هذه المسألة.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحمل الرمز S/PRST/1994/81.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.

القصور، ونود الإعراب عن شكرنا الجزيل لحكومة فرنسا ووفدها على تحمل هذه المسؤولية الكبيرة جداً التي نعتقد أنها جديرة بالتنفيذ ولا يمكنها إلا تحسين مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ختاماً لهذه المرحلة من النظر في بند جدول الأعمال، فوضني أعضاء مجلس الأمن، في أعقاب المشاورات التي جرت بينهم، أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"استمع مجلس الأمن الى آراء أعضاء المجلس وكثير من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن البند قيد المناقشة. وكشفت هذه الآراء عن تأييد واسع النطاق لزيادة اللجوء الى عقد اجتماعات مفتوحة للمجلس، وعن رغبة واضحة في الاستجابة لذلك من جانب أعضاء المجلس. ولذلك يعتزم المجلس، كجزء من الجهود التي يبذلها